14 MAY 1996

CENTRE FOR ARAB GULF STUDIES

BAH
320.095365
AL-AMA
APR 1996

في الذكرى الاربعين لاعدام المناضل عيسى قمبر، نطالب بتقديم القتلة في جهاز الامن الى المحاكمة على القتل العمد لاكثر من ١٥ مواطناً والجرائم التي اقترفوها بحق الشعب.

الأمل

الامل - السنة الخامسة ــ العدد السادس والاربعون ــ ابريل ١٩٩٦

الافتتاحية

حكومة ترفض الحوار وتمعن في القمع والاحكام الجائرة

استغربت الاسرة الحاكمة في البحرين التصريحات التي ادلى بها وزير الدفاع والطيران في المملكة العربية السعودية، الامير سلطان بن عبدالعزيز، الى محطة الاذاعة والتلفزيون البريطاني في نهاية الشهر المنصرم، مارس ، والذي اشار فيه الى ان حكومة البحرين وشعبها قادرين على الوصول ، بالحوار، الى حلول للازمة ، في ذات الوقت الذي اكد وقوف حكومة المملكة الى جانب حكومة البحرين ، ومؤكداً ضلوع اطراف خارجية في التحركات الشعبية!

ولكن هذا التصريح ، بالرغم من كل عبارات الدعم ، التي اعقبها تقديم معونة مقدارها ٢٠٠ مليون دولار هي عبارة عن دخل حقل ابوسعفة العائد الى المملكة، قد اغضب الحكم واركانه في البحرين، ودفعهم الى ارسال ولي العهد، حمد بن عيسى الى الرياض للقاء مع الامير سلطان لمعرفة الموقف الجديد للمملكة، وعاد بعد ساعات قليلة، مدعياً بأنه سافر لتقديم التعازي لاحدى العائلات السعودية !!

ولاشك ان تصريحات الامير السعودي ، في دعوته للحوار ، قد اثارت ارتياح شعبنا وكل الحريصين على تغليب لغة العقل محل لغة العنف والارهاب ، خاصة وان الموقف السعودي مقرر في البحرين، ومن مصلحة المملكة ان تسير حكومة البحرين على درب الحوار بدلاً من درب التمييز الطائفي والقتل والابعاد والعنف المبالغ فيه والمحاكمات الصورية الجائرة .

وفي العديد من المناسبات، كان ولي العهد والامير ورئيس الوزراء يدعون باستمرار انهم يسيرون على الدرب الذي تسير عليه المملكة، ولا يمكنهم التقدم خطوة الى الامام امام الشقيق الكبير، ولكننا نعتقد بأن هذا غير صحيح، والدليل واضح:

فبالرغم من المكانة الكبيرة للمملكة ومليكها، فانه لم يتردد عام ١٩٩٣ من الاستجابة لطلب الحوار الذي تقدمت به الحركة الاصلاحية في الجزيرة العربية، حيث التقى الملك بوفد من الحركة برئاسة امينها العام الشيخ توفيق السيف، ولم يتردد عن الاستجابة لعدد من المطالب التي تقدم بها الوفد ، ومن بينها اطلاق سراح كل السجناء والمعتقلين السياسيين ، وبالفعل تم اطلاق كل السجناء والمعتقلين بعد ايام من اللقاء ، بما فيهم اربعة من المحكومين بالاعدام، والسماح للمبعدين ومن اضطرتهم ظروف العمل السياسي الى العودة، والعمل على حل بعض المشاكل الناجمة عن التمييز الطائفي الذي ترعاه المؤسسة الدينية الغارقة في تخلفها في المملكة .

والكل يعرف بان حكومة البحرين تمارس سياسة التمييز الطائفي دون مواربة، حيث تدعي بان الحركة الدستورية هي حركة شيعية مدفوعة من ايران ، وبالتالي توجه تهمة الخيانة الوطنية لغالبية الشعب، وبعملها هذا تدفع كل الناس في البحرين ومنطقة الخليج الى التفتيش عن هويتهم المذهبية، بدلا من هويتهم الوطنية، ويعرف الجميع بان هذه السياسة البريطانية خطر على جميع الدول الخليجية وخاصة المملكة، لان الشيعة يشكلون نسبة كبيرة من سكان المنطقة الشرقية ، حيث آبار النفط، وبالتالي فان استمرار هذه السياسة سيدفع المزيد الى الانخراط في حركات مذهبية بدلا من العمل الوطني الواسع .

وحكومة المملكة ترى بان حكومة البحرين تبعد المزيد من المواطنين الى خارج البحرين ، بما في ذلك الى المملكة وسائر دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي فان هؤلاء المبعدين لايمكنهم السكوت عن وضعيتهم، وسيشكفون لاشقائهم حجم المظالم التي يرتكبها حكام البحرين ضدهم. اضافة الى انكشاف سياسة الاعتماد على المرتزقة البريطانيين وخاصة في جهاز الامن حيث يقبع اللواء البريطاني ، ايان هندرسون على قمة هذا الجهاز .

ونعتقد بان حكومة البحرين ما كانت لتسير على هذا الخط التصاعدي القمعي لو لم تحصل على الدعم والتأييد من الاشقاء الخليجيين، وخاصة من دولة الامارات والسعودية والكويت.

وفي الوقت الذي ندرك النوايا الحسنة لبعض المسئولين في دولة الامارات، وخاصة رئيس الدولة، فان حكومة البحرين، تزودهم بالمعلومات الخاطئة، وتوهمهم بأن ايران تريد صرف انظار العالم عن مسألة الجزر العربية الثلاث الى مشكلة في البحرين ، وبالتالي، فان ولي عهد البحرين، حريص كل الحرص على تسميم الاجواء بين شعب البحرين وحركته الدستورية والاشقاء في ابوظبي بمثل هذه الاكاذيب، وحريص على الحصول على مساعدات عسكرية ومالية من الاشقاء في ابوظبي والكويت والسعودية . ولأن الاشقاء صدّقوا ادعاءات حكومة البحرين ، وقدموا الدعم لها في مختلف الميادين، فقد تمادت عصابات القتل في البحرين في انتهاكات ابسط حقوق الانسان، ولم تراع كرامةً لمواطن، مما فاقم من الاوضاع وجعل الازمة تستمر اكثر من عام ، وكان بالامكان حلها عبر اللقاء مع لجنة العريضة والحوار حول المطالب التي تقدم بها الشعب ، بدلا من توسيع الهوة بين الحكم والشعب .

اننا نعتقد بان الاشقاء الخليجيين قادرون على عمل الكثير لاخراج البحرين من الازمة السياسية الطاحنة التى تعاني منها ، بتقديم المساعدات المشروطة بالحل السياسي للازمة ، وذلك بالتوسط بين المعارضة والحكم، والضغط على حكومة آل خليفة للتخلي عن السياسات المرفوضة خليجيا وعربيا ، ومنها سياسة الابعاد والقتل والمحاكمات الصورية والاحكام الجائرة والاعدامات ، ومسلسل الاعتقالات الواسعة ، وسياسة التمييز الطائفي البشعة.

ونحن على ثقة بان كل الشعب في الجزيرة والخليج، كل الحريصين على تقدم المنطقة وامنها واستقرارها، مع شعب البحرين في مطالبه العادلة، بتفعيل الدستور واحترامه من قبل الحكم، واعادة الحياة البرلمانية، وحق العودة للمبعدين ، واطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين، واعتماد الحوار بين الحكم والشعب بدلا من العنف والرصاص والارهاب السلطوي المنظم.

مؤتمر العمل العربي في القاهرة يكشف تسويفات حكومة البحرين

في مارس المنصرم، انعقد المؤتمر السنوي الثالث والعشرين لمنظمة العمل العربية التي تضم ممثلين عن كل من الحكومات العربية وارباب العمل والعمال، وقد مثل العمال النقابات والاتحادات العربية من كل بلد عربي الا دول مجلس التعاون الخمس (المملكة السعودية والبحرين وقطر والامارات والسلطنة) التي لاتعترف بالحقوق النقابية ولا تسمح بالحد الادنى من اشكال العمل النقابية التي اقرتها سائر المواثيق الدولية، مما يدلل على حجم الانتهاكات التي يعاني منها العمال في هذه المنطقة، سواء العمال المحليين او العرب او الاجانب .

وخلال المقدمين المنصرمين، ونظراً للدور الكبير الذي قام ويقوم به الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في الدفاع عن الحقوق النقابية للعمال في الجزيرة والخليج، وخاصة في البلدان التي تشهد نضالات عمالية ومطالبات عمالية مستمرة حول العمل النقابي، فقد كانت البحرين والمملكة السعودية وسلطنة عمان من ضمن الدول التي دارت حول حقوق العمال معارك كبيرة، وكان من ابرز المواجهات في هذه المؤتمرات حول الاوضاع النقابية في البحرين ، حول مسألتين اساسيتين :

الاولى تتعلق بالحريات النقابية والاشكال الهجينة التي تطرحها وزارة العمل في البحرين لتزييف الارادة العمالية كمشروع اللجان الاستشارية او اللجان المشتركة او اللجنة العامة لعمال البحرين، حيث ان هذه الصيغ وبالرغم من المشاركة العمالية فيها، الا ان المطالبة بتطويرها تتزايد ، ليس من اتحاد عمال البحرين فقط، وانما وبشكل اساسي من العمال انفسهم وخاصة اعضاء اللجان المنتخبة واعضاء اللجنة العامة لعمال البحرين، وابرز موقف اتخذه العمال تلك العريضة التي وقعها الغالبية الساحقة من اعضاء اللجان في نهاية العام المنصرم (١٩٩٥) مطالبين الحكومة بالفصل بين العمال وارباب العمل وضرورة تطوير الصيغة الراهنة للتنظيم العمالي بشكل صحيح بحيث تستند على الحد الادنى لمستويات العمل العربية والدولية. ولاتزال الرسالة التي رفض وزير العمل قبولها اذا كانت موقعة باسماء اعضاء اللجان المشتركة ، مما دفع اللجنة العامة الى تقديمها باسم اللجنة ليجري التفاوض عليها، في ادراج الوزير .

وللوقت الحاضر لم تناقش الرسالة من قبل الوزارة او الحكومة، ولا يبدو ان حكومة خليفة مستعدة لتطوير العمل النقابي اذا استمر العمال في المطالبة ضمن الاطر المحدودة ولم ينقلوا المعركة الى الساحة العمالية الواسعة، ويستعيدوا امجاد انتفاضات مارس ١٩٧٢ وما قبلها ومابعدها، بحيث يشارك كل العمال في الضغط عبر وسائل متعددة لاجبار الحكومة على تطوير التشريعات العمالية، بما يحقق اوسع مشاركة عمالية في مختلف مواقع العمل الخاص والمشترك والحكومي . اضافة الى تحقيق ولادة حركة نقابية حقيقية بدلاً من الصيغ السلطوية الديكورية التي تسعى السلطة من خلالها الى تشويه سمعة القيادات العمالية الوطنية، وتدويخها في الخلافات والمؤتمرات والفعاليات السلطوية لتلميع وجه السلطة وتشويه سمعة هذه القيادات كما ثبت خلال المقدمين المنصرمين.

اما المسألة الاخرى التي جرى حولها الصراع طيلة العقد الاخير ، فهي الشخصيات النقابية الموجودة في الخارج، والتي كان وزراء العمل المتعاقبون في البحرين يصرون على ضرورة عودتها، على امل التخلص من النشاط النقابي الذي يقوده هؤلاء المناضلون. وقد سعى اتحاد عمال البحرين وبالتنسيق مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والاتحادات العمالية العربية الاخرى غير السلطوية، الى الوقوف الى جانب المطالب العادلة لعمال البحرين والنقابيين الموجودين في الخارج، ولم يتردد الاخوة النقابيون الموجودون في الخارج من المطلب من الحكومة السماح لهم بالعودة منذ اكثر من خمس سنوات، بل ان المناضل النقابي، حميد عواجي، عاد الى البحرين عام ١٩٩٣ ورفضت السلطات السماح له بالدخول الى البلاد واعادت ابعاده الى اليمن !! مما كشف زيف ادعاءاتها بانها مع عودة هؤلاء النقابيين.

وخلال السنتين المنصرمتين حاول وزير العمل ووكلاءه الايحاء للاصدقاء من القيادات العمالية العربية بأن المسألة بسيطة وانهم سيعملون على ترتيب عودة النقابيين الاثنين الموجودين في الخارج، ولم يتردد وكيل الوزارة احمد بن صقر آل خليفة من تشويه سمعة هؤلاء النقابيين امام ممثلي منظمة العمل العربية، بقوله بان هؤلاء النقابيين قد تقدموا بطلب التماس للسماح لهم بالعودة، في مسعى منه للتأثير على النقابيين في الداخل واظهار القيادات النقابية الموجودة في الخارج وكأنها قد انهارت او استسلمت امام السلطة، وكان الرد بسيطاً حيث طلب النقابيون في البحرين وخارجها بتحقيق هذه الرغبة لمن يريد، والاستفسار من حكومةالبحرين عن اسباب ممانعتها لعودة هؤلاء النقابين عندما ارادوا ذلك، بينما كانت تصر على ضرورة عودتهم الى البحرين طيلة السنوات الماضية!!.

لقد وعد وكيل الوزارة (وهو من الاسرة الحاكمة) الامين العام لاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، في المؤتمر السابق بأن المسألة سيتم حلها قبل مؤتمر منظمة العمل العربيةالمذكور، وانتظر الناس "المكرمة الاميرية" في عيد الفطر، فجاءت مكرمة بمستوى عطايات الاسرة لشعب البحرين: الاعتقالات الواسعة والمداهمات والخطاب الناري من الامير الذي هدد فيه ووعد كل المطالبين بحقوقهم ، ولم يتخذ اي مبادرة للانفراج سواء على المستوى العمالي النقابي او على المستوى الشعبي او السياسي، مما كشف بوضوح ان حكومة البحرين تريد تمييع بعض القضايا، خاصة عودة المبعدين النقابيين، مستندة في ذلك على الدعم الخليجي من جهة، وعلى هبوط المستوى النضالي للحركة العمالية البحرانية بالرغم من المواجهات الشعبية العنيفة طيلة السنة والنصف المنصرمة!!

في مؤتمر القاهرة، كانت المواجهة سافرة بين الامين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، المناضل حسن جماعم، ووزير العمل البحريني، عبدالنبي الشملة، الذي استمات في الدفاع عن المواقف المخزية لحكومة البحرين، وللهرشة امام وكيل الوزارة المتنمي الى الاسرة الحاكمة بأنه مطيع للحكم ولن يتساهل مع النقابيين!!

وعندما افتضح امره، وهدد الاتحاد الدولي بشن حملة واسعة ضد حكومة البحرين ، تم التراجع على امل ان تتم معالجة هذه القضايا خلال الفترة القادمة .

ونحن على ثقة بأن القضايا لن تحل اذا راهن العمال على الوزير او على نوايا خليفة بن سلمان، او ركنوا الى الهدوء والسكينة، فقد مضى على تشكيل اللجان اكثر من عقد ونصف ولم تنفع كل الرسائل والالتماسات، بل ولم يتمكن وزراء العمل المتعاقبين من عيسى بن محمد الى عبدالنبي الشملة من زحزحة هندرسون وخليفة بن سلمان عن موقفهما المتعنت من الموضوع العمالي، وبالتالي ليس امام العمال سوى توحيد صفوفهم والانتقال الى فعل ارقى يجبر هندرسون والاسرة الحاكمة على التخلي عن عنادهم والاستجابة للمطالب العادلة لعمال البحرين.

ان المطالب العمالية : الحريات النقابية وعودة النقابين، هي جزء من الحركة الديمقراطية التي يجب تصعيدها في البلاد، بحيث ينخرط العمال في الحركة النضالية العامة التي تعم البحرين ، وبحيث يأخذ عمالنا مواقعهم المتقدمة ولايتفرجوا على الاحداث ولا يراهنوا بعد اليوم على الوزير او وكيله ، وهم يعرفون بأن الحلول لايمكن تحقيقها دون تضحيات.

تقرير حقوق الإنسان خلال شهر مارس (آذار)
محاكمات جائرة وأول حكم بالاعدام واعتقالات تعسفية

استمرت الانتهاكات الواسعة والصارخة لحقوق الإنسان على يد قوات الأمن والتي تشمل الشرطة والقوات الخاصة وقوى مكافحة الشغب. وجهاز المخابرات، بحق المعتقلين والمتهمين والموقوفين من أبناء الشعب المنخرطين في الحركة الدستورية وتشمل مسؤولية الانتهاكات لادعاء العام التابع لوزارة الداخلية، وقضاة التحقيق الخاضعين للمخابرات والجهاز القضائي، ويقف في قمة المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان القيادة السياسية التي أعطت صلاحيات مطلقة لهذه الأجهزة واعطتها التغطية السياسية والدعم القوي، بل وتشاركها في عمليات التحريض والدعوة للانتقام خارج نطاق أي قانون.

لكن هناك تطورات أخيرة ساهمت في تدهور الوضع وفاقمت من انتهاكات حقوق الإنسان ومنها:

أولاً - إشراك القوات المسلحة (قوة دفاع البحرين) في عمليات القمع ضد أبناء الشعب من دعاة الحركة الدستورية، وإذا كان هذا الدور مستراً فقد أصبح واضحاً إثر تصريح القائد العام لقوة دفاع البحرين ولي العهد الشيخ حمد بن عيسى الخليفة في هذا الشأن والاجتماع بين وزيري الدفاع خليفة بن أحمد الخليفة ووزير الداخلية محمد بن خليفة الخليفة في ٢٠ مارس بمقر القيادة العامة لقوة الدفاع حيث حضره كبار الضباط من الجانبين.

ثانياً: توسيع صلاحيات محكمة أمن الدولة السيئة السمعة ذات الأحكام الجائرة، وذلك بإحالة مرتكبي جرائم منصوص عليها في ٨٥ مادة من قانون العقوبات إلى محكمة أمن الدولة بدلاً من المحاكم الجزائية، وذلك بموجب القانون رقم ١٦ لعام ١٩٨٦ بتاريخ ٣/١٩/ ١٩٩٦ وهكذا فإن جرائم اعتيادية فردية أو منعزلة ستعتبر من الجرائم الموجهة لأمن الدولة، مما يترتب عليها احكام قاسية، وهو ما حدث لمجموعة تولبي التي صدر الحكم على أفرادها بعد جلستين باحكام تصل للسجن ١٢ عاماً وغرامات مالية بـ ٣٢ ألف دينار وذلك لحرقهم العاب أطفال في عين قصاري.

ثالثاً: تنفيذ حكم الاعدام في المواطن عيسى أحمد قمبر ٢٧ عاماً من ستره لاداته في القضية المتعلقة بقتل الشرطي ابراهيم السعيد في ١٩٩٦/٣/٢٢ وقد تم تنفيذ حكم الاعدام بالرمي بالرصاص في قلعة المنامة، حيث مقر وزارة الداخلية، كما أن جثته لم تسلم إلى أهله وقامت المخابرات بدفنها خفية. وتم تنفيذ حكم الاعدام بالرغم من المناشدات المحلية والعربية والدولية لإيقافه حيث أن القضية في جوهرها نتاج الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد والتي ذهب ضحيتها ما لا يقل عن ٤٠ مواطناً، وتتحمل الحكومة مسؤولية تصعيدها دون حل.

هذه الأحداث الثلاثة وغيرها، إضافة إلى استمرار سياسة القبضة الحديدية التي تتبعها وزارة الداخلية بمشاركة وزارة الدفاع ومشاركة ضباط مخابرات عرب اسهمت في استمرار المواجهات طوال شهر مارس (آذار) بين المتظاهرين والمحتجين المطالبين بالحقوق الدستورية وإطلاق سراح المعتقلين، وإيقاف المحاكمات الجائرة واعتداءات قوات الأمن على المواطنين ومساكنهم وممتلكاتهم.

ومن أبرز الانتهاكات التي ارتكبتها حكومة البحرين بحق المواطنين ما يلي:

أولاً: استمرار المحاكمات الجائرة.

استمرت عمليات تقديم وجبات جديدة من المعارضين إلى المحاكمات العاجلة أمام محكمة أمن الدولة والتي اتسعت إلى ٣ دوائر لكثرة الذين تجري محاكمتهم، وقد يكون بعض المتهمين قد ارتكبوا فعلاً جرائم يعاقب عليها القانون، لكنه في الوضع الحالي فإن البلاد تعيش نزاعاً وأسعاً بين الحكومة والشعب ذات طبيعة سياسية أصلاً. كما أن الاجراءات المتبعة ضد المتهمين بدءاً من الاعتقال حتى إصدار الأحكام هي إجراءات غير قانونية، فيما القوانين التي تحكم هذه الاجراءات مثل قانون أمن الدولة وقانون العقوبات غير دستورية، والجهاز القضائي الذي يحكم في هذه القضايا خاضع لسلطة آل خليفة. ولذى ليس غريباً أن تصدر أحكام قاسية بحق جرائم متواضعة وبسرعة قياسية وسط جو محموم خلقته الحكومة وأجهزة إعلامها.

ومن المجموعات التي كشف النقاب عن محاكمتها رسمياً التالية:

المجموعة الأولى: وهي مجموعة متهمة باشعال النار في مطعم الزيتون بسترة - وادعاء صباح الخميس ١٩٩٦/٣/١٣ وذهب ضحيتها ٧ عمال بنغاليين.

وعناصر المجموعة هم:

١ - علي أحمد عبد الله العصفور /٣١ سنة/ عامل.

٢ - أحمد خليل ابراهيم الكتاب /٣٠ سنة/ عامل.

٣ - قمبر خميس علي قمبر /٢٣ سنة/ عامل.

٤ - خليل ابراهيم عبد الله خميس /٢١ سنة/ عامل.

هذا ويحيط الغموض بهذه القضية، حيث أن وزارة الداخلية أعلنت عن القبض على أفراد المجموعة وهم ٧ بعد بضعة أيام، إثر حملة اعتقالات جماعية لقرية وادبان إثر الحادث. كما أشاد رئيس الوزراء بسرعة القبض على الجناة. ثم انخفض عدد المتهمين إلى ٤ مما يؤكد انتزاع اعترافات من المتهمين تحت التعذيب.

وقد أفاد شهود عيان أن الشوارع المؤدية إلى المطعم كانت مليئة بقوات الشغب إلى جانب اعداد معقولة من المواطنين المبكرين إلى اعمالهم. لذى فمن المستحيل أن يستطيع أربعة أشخاص اقتحام المطعم وإحراقه دون القبض عليهم من قبل قوات الشغب، أو على الأقل التعرف عليهم من قبل المواطنين.

٢) أظهرت صور الحادث التي بثها تلفزيون البحرين تكراراً بالألوان، أن ملابس الضحايا (العمال البنغاليين السبعة) سليمة في حين أنه ادعت وزارة الداخلية أن الجثث متفحمة فكيف يستقيم الأمر، كما أظهرت صور الحادث أن الجثث في أوضاع مختلفة مبعثرة بعناية، وهذا لا يتفق مع كون المطعم احترق تدريجياً خصوصاً أنهم في الطابق الأول، مما سيدفع بعضهم إلى القفز من النوافذ خصوصاً أن الارتفاع ليس كبيراً، وهو مالم يحدث.

٣) أعلن مصدر أمني لأجهزة الاعلام بعد بضعة أيام أنه تم القبض على سبعة متهمين في الحادث، ثم تقلص العدد إلى ثلاثة مما يعني أن الاعتقالات عشوائية، كما أن مجهولاً اتصل بوكالة رويتر وأخبرها أن المقبوض عليهم لا علاقة لهم بالحادث.

٤) إن الحكومة لم تعلن أبداً أسماء الضحايا السبعة، كما لم تسلم جثثهم إلى سفارة بلادهم، لتقل جثثهم لدفنها في بلادهم، وهو من البديهيات في حادث كهذا خصوصاً وأن الحكومة أعطته أبعاداً كبيرة إلى حد استقبال كل من الأمير ورئيس الوزراء لسفير بنجلادش وتعزيته، وإعلان رئيس الوزراء عن تعويض أسر الضحايا.

في ضوء ذلك فإنه لا يستبعد أن تكون مخابرات هندرسون قد افتعلت الحادث برمته وضحت بالبنغاليين السبعة، لتجريم الحركة الدستورية واستثارة شعب البحرين والرأي العام ضدها، وإظهار ضحايا القمع كمجرمين، وتلبيس التهمة لضحايا جدد على يد محكمة أمن الدولة التي هي أداة طيعة للمخابرات.

المجموعة الثانية:

وهي المجموعة المتهم أفرادها الثلاثة (من تولبي) بحرق العاب الأطفال في عين قصاري وصدرت عليهم أحكام قاسية في الجلسة الثانية لمحكمة أمن الدولة بتاريخ ١٩٩٦/٣/٢٧ كما يلي:

١ - عادل النال/ ٢٣ سنة/ وحكم عليه بالسجن ١٢ عاماً نافذاً وتغريمه مبلغ ٣٢ الف دينار وهو مالا طاقة له به مما يعني زيادة سنوات سجنه.

٢ - عباس مفتاح /٢٧ سنة/ وحكم عليه بالسجن لمدة ٥ سنوات.

٣ - عباس سالم /٢٦ سنة/ من جد حفص وحكم

عليه بالسجن لمدة ٥ سنوات.

المجموعة الثالثة:

وهذه المجموعة متهمة بتفجير الصراف الآلي لبنك البحرين الوطني في مدينة عيسى بتاريخ ١٩٩٦/٣/٧ مما تسبب في مقتل طاهر محمد سميح (٢٤ عاماً/ طالب جامعي، وإصابة محمد سلمان مختار/ ٣١ عاماً/ في جروح خطيرة وإصابة عقيل ناجي خلف / ٢٠ عاماً/ سائق بجروح طفيفة.

هذا وقد كشف المتحدث باسم وزارة الداخلية في تصريح في الصحافة المحلية نشر بتاريخ ٩٦/٣/١٠ ملابسات الحادث وادعى أن اعترافات المتهم الجريح عقيل ناجي خلف كشفت عن ارتباط مجموعته والمجموعات التخريبية الأخرى بمخطط خارجي!!.

لكن هناك ملابسات خطيرة تحيط بالقضية، فقد ذكرت مصادر محلية أنه لم يحدث انفجار في الصراف الآلي، بل تفجير محسوب عن بعد تسبب في كسر زجاج بعض نوافذ البنك مما يدل على اصابع المخابرات. كما أن المخابرات رفضت تسليم جثة القتيل طاهر محمد سميح من جد حفص إلى أهله وإنما تسليمهم كالعادة كشفاً طبياً لمعاينة الجثة، وتم دفن جثته سراً من قبل المخابرات.

كل ذلك تسبب في غضب شعبي كبير وتظاهرات في جد حفص والمناطق المحيطة بها واجهتها قوات الامن بالاعتداءات العنيفة على المواطنين استمرت ٣ أيام ونتج عنها اعتقال عشرات الأفراد.

المجموعة الرابعة:

وتعد قضية هؤلاء من أخطر القضايا، وهي القضية المتعلقة بمقتل الشرطي ابراهيم السعيدي من سكنة قرية العكر الجديدة القريبة من النويدرات بتاريخ ٣/٢٢/ ١٩٩٥ . هذا وقد تبع اكتشاف جثة القتيل أكبر وأطول عملية حصار لقرية النويدرات وجوارها بقيادة اللواء هندسون شخصياً، حيث طوقت القرية ومنع التجول فيها، واقتحمت بيوتها بيتاً بيتاً واعتقل جميع الشباب الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عاماً، وحطمت محتويات البيوت وضرب من فيها. وبعد بضعة ايام أعلنت وزارة الداخلية عن القبض على المتهمين في هذه الجريمة، وهم محبوسون أصلاً منذ ١٩٩٦/٣/٢٣ وقد طعن محامو الدفاع عندما عرضت القضية لأول مرة على محكمة أمن الدولة بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٣ في اختصاص المحكمة في قضية جنائية بحتة وتم أحالتها إلى المحكمة الجزائية الكبرى والتي أصدرت أحكامها في جلستها بتاريخ ١٩٩٥/٧/٤ كالتالي:

١ . عيسى أحمد قمبر . اعدام.
٢ . محمد علي حسن خاتم . السجن المؤبد.
٣ . منصور صالح مكي علي . السجن المؤبد.
٤ . يونس صالح موسى السنيني . ١٠ سنوات.
٥ . اسحق حسن يوسف مرهون . ١٠ سنوات.
٦ . حسن صالح موسى السنيني . ٥ سنوات.
٧ . أحمد موسى صالح السنيني . ٥ سنوات.
٨ . حمزه ماجد حبيب الشيخ . ٥ سنوات.
٩ . حسين محمد عبد الوهاب حسن . ٥ سنوات.

وبرأت المحكمة اثنين هما: عباس عبد الحسن مكي الصولة وعباس محمد ابراهيم المعلم.

هذا وقد طعن محامو الدفاع في الاعترافات المنسوبة للمتهمين حيث أن المتهمين صرحوا أمام المحكمة أنهم تعرضوا للتعذيب الشديد، لكن المحكمة لم تأبه بأقوالهم، وأصدرت أحكامها استناداً إلى الاعترافات وحدها.

وقد نظرت محكمة الاستئناف المدنية العليا في الحكم وثبت حكم الإعدام على المتهم الأول والمؤبد بحق المتهم الثاني، وتخفيف حكم الثلاثة إلى ٥ سنوات وكذلك تخفيض الحكم بالسجن من ١٠ سنوات إلى ٥ سنوات ضد المتهمين الرابع والخامس وثبت الحكم بالسجن ٥ سنوات بحق المتهم الثامن ٥ سنوات سجن وبراءة المتهمين السادس والسابع والعاشر والأحدى عشر.

كما أيدت محكمة التمييز الأحكام الصادرة من قبل محكمة الاستئناف المدنية العليا في هذه القضية.

وقد صدرت نداءات عديدة (بحرينية وعربية ودولية) إلى الأمير لاستخدام صلاحياته لإيقاف تنفيذ حكم الإعدام، لكنه لم يستجب لها.

وفي ١٩٩٦/٣/٢٢ اعلن متحدث باسم وزارة الداخلية تنفيذ حكم الاعدام بالرصاص بحق المواطن عيسى قمبر فجر ذلك اليوم.

المجموعة الخامسة

أعلنت السلطات الأمنية في البحرين في ٤/٣/ ١٩٩٦ القبض على اثنين من المتهمين باشعال الحرائق في مستودع للسيارات الجديد لرأب الزيناني الواقع في منطقة الزنج (إحدى ضواحي المنامة)بتاريخ ٣/٢٣/ ١٩٩٦) وهما:

١ . صادق علي حسن /١٩ عاماً/ عامل في كراج من سكنة الزنج.

٢ . زهير حسن ابراهيم /٢٥ عاماً/ بائع من سكنة الزنج.

المجموعة السادسة:

حكمت محكمة أمن الدولة في جلستها بتاريخ ١٩٩٥/٤/٣ في قاعدة خفر السواحل على:

١ . اسكندر أحمد سلمان العبدي (٢٢ سنة بالسجن ٧ سنوات).

٢ . حسين علي أحمد الستراوي (١٩ سنة بالسجن ٥ سنوات).

وفرضت المحكمة غرامة على كل منهما قدرها ١٦ الف دينار بحريني.

المجموعة السابعة

صرح مصدر أمني مسؤول في تصريح له نشر بالصحافة المحلية بتاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ عن القاء القبض على المجموعة التخريبية التي قامت بحرق معظم روبورتس بتاريخ ١٩٩٦/٣/١٣ وحرق المنزلقات المائية بمنتزه قصارى بتاريخ ١٩٩٦/٣/٧ حيث نتج عن هذين الحادثين وقوع تلفيات بالمطعم والمنتزه وأن هذه المجموعة وهم من منطقة الصالحية تضم كلاً من:

١ . حسين عباس مكي السابوني /١٩ عاماً/ عامل.

٢ . علي أحمد أمين علي /٢٠ عاماً/ عامل.

٣ . أحمد عبد الله مكي السابوني /٢١ عاماً/ عامل.

٤ . جعفر أحمد جمعة عبد الرسول /٢١ عاماً/ ميكانيكي.

ثانياً: مهاجمة المحتجين بالقوة وجرحهم.

استمرت المظاهرات والاحتجاجات في أنحاء متفرقة من البلاد بما في ذلك بعض أحياء العاصمة المنامة وضواحيها، وهذه المظاهرات هي الوسيلة الوحيدة المتاحة للاحتجاج على استمرار القمع وإبقاء الآلاف معتقلين تعسفياً واستمرار المحاكمات الجائرة. وقد تفجرت مظاهرات عنيفة في جد حفص ومحيطها إثر الكشف عن مقتل أحد أبنائها (طاهر محمد سميح) في ظروف غامضة يعتقد بأنه قتل تحت التعذيب بتاريخ ١٩٩٦/٣/٧ وقد هاجمت قوات الأمن المحتشدين في مقبرة المدينة احتجاجاً على عدم تسليم جثته.

كما اندلعت احتجاجات عنيفة في جميع أنحاء البلاد احتجاجاً على اعدام المواطن عيسى قمبر في ١٩٩٦/٣/٢٢ وقد أفاد أخوه عبد الرسول لوكالات الأنباء أن قوات الشغب هاجمت بعض النساء الناائحات على مقتله خلال العزاء في بيت الفقيد.

وقد زجت وزارة الداخلية بطائرات الهليوكبتر المسلحة لضرب التجمعات ومناطق الاحتجاجات كما استخدمت قوات الشغب الرصاص الحي والمتفجر في بعض الأحيان وترتب عليه جرح عدد من المحتجين فيهم صالح مهدي من ٣١/ عاماً/ من كرزكان بتاريخ ٣/٢٦ حيث أصيب بقنبلة عنقودية في رقبته.

اعتقالات تعسفية:

هذا وترافقت الاحتجاجات والمظاهرات بعمليات اعتقال، كما تبعها كالعادة عمليات دهم واعتقال بحق مطلوبين استطعا الحصول على اسماء تقدر مصادر المعارضة أعدادهم بالمئات كما شملت الاعتقالات المتهمين في قضايا التفجيرات التي تشهدها البلاد، واستمر كذلك حبس ٧ نساء من بين العشرة اللواتي اعتقلن في ١٩٩٦/٢/٢٩ بعد إطلاق سراح ٣ منهن (هدى الجلادي ونعيمة عباس وزهرة عبد علي)، وسط قلق أهلهن لما يتعرضن له من انتهاكات في السجن. كما جرى اعتقال الشابة زينب ابراهيم /١٧ سنة/ من بني جمرة بتاريخ ١٩٩٦/٣/٢٧ .

ويلاحظ أن بين المعتقلين أحداث لا تتجاوز أعمارهم ١٥ عاماً يجري حبسهم مع البالغين.ولا تسمح الحكومة بزيارة المعتقلين في الأحداث الجارية من قبل أهلهم أو محاميهم أو أطبائهم، ولا يحضر المحامون جلسات التحقيق أمام قاضي التحقيق كذلك الأمر بالنسبة لأولياء أمور القصر، للحد من تسرب المعلومات.

مقتطفات من تقرير الخارجية الأميركية للكونجرس الأميركي الصادر في ١٩٩٦ حول أوضاع حقوق الإنسان في البحرين لعام ١٩٩٥

استمرت المشاكل الرئيسية لحقوق الإنسان والتي تشمل حرمان المواطنين من الحق في تغيير حكومتهم والاعتقال التعسفي والاعتقال الانفرادي (العزل) والنفي اللا اختياري واستخدام التعذيب وغياب أي تفتيش مستقل لأماكن الاعتقال والسجن، والحد من الحق في محاكمة علنية عادلة وخصوصاً أمام محكمة أمن الدولة، والحد من حرية الكلمة والصحافة والتنظيم وحقوق العمال، فيما استمرت مشكلة العنف ضد المرأة.

ازدادت انتهاكات حقوق الإنسان خلال ١٩٩٥ وقد ارتكبت قوات الأمن العديد من الانتهاكات الخطيرة. فقد شهد النصف الأول من عام ١٩٩٥ اضطرابات محلية من قبل الشبان المسلمين الشيعة وارتكابهم أعمال شغب، وترتب عليها مقتل ١١ شخصاً منهم متظاهرون وشرطيون وعاملين أجنبيين، واعتقال ما يزيد عن ٢٧٠٠ مواطن خلال تلك الفترة ومعظمهم من ارتكبوا أعمال عنف خلال المظاهرات، وجريا على العادة فقد أطلقت الحكومة بموجب أمر أميري ١٧٥ سجيناً ممن فهم من يعتبرون أنفسهم معتقلين سياسيين وتم إطلاق ٢٠٠٠ معتقل خلال بقية العام. رفضت الحكومة مطالب المتظاهرين الشيعة لإعادة البرلمان المنتخب.

القسم الأول ـ احترام كرامة الشخص بما في ذلك حرية عدم تعرضه لما يلي:

القتل السياسي وغيره خارج نطاق القانون:

فيما كانت الشرطة وقوات الأمن تحاول السيطرة على أعمال الشغب وغيرها من أشكال العصيان المدني خلال النصف الأول من العام، فقد تسببت في قتل ٧ متظاهرين، وفي إحدى الحالات قد ضربت الشرطة صبياً حتى الموت، حدثت أربعة وفيات عندما استخدمت الشرطة القوة ضد متظاهرين معادين للحكومة. ففي ١٢ يناير (ك٢)، تم قتل شخص مجهول في الدراز بعد أن فتحت الشرطة النار على المتظاهرين. وفي ٢٦ يناير (ك١) قتل هاني علي الصافي بعد مواجهة مماثلة في جزيرة سترة. وفي ٢٦ يناير (ك٢) أيضاً توفي عبد الرضا منصور الحجي نتيجة جروح أصيب بها قبل ١٠ أيام خلال مظاهرة تم تفريقها من قبل الشرطة في بني جمرة. كما قتل شخص آخر مجهول الهوية في ابريل (نيسان) خلال مظاهرة في بني جمرة، وفي ٤ مايو (أيار) قتل نضال حبيب الشابه على يد قوات الأمن خلال مظاهرة في الدراز.

وفي ٢٤ مايو(أيار) توفي الصبي محمد شهاب الفردان (١٠ ـ نوات) من قرية كرزكان في ظروف غامضة. وادعت صحافة المعارضة حينها أنه جرى اعتقال الصبي وتعرض للتعذيب وقتل على يد قوات الأمن، أما الحكومة فقد صرحت رسمياً أن الصبي توفي إثر سقوطه من الإنشاء. وفي ٩ يوليو (تموز) توفي صبي عمره (١٥ سنة) في مركز شرطة الخميس بعد تعرضه للضرب خلال استجوابه.

وحتى الآن لم يتم الادعاء على رجال الشرطة والأمن لقيامهم بهذه الاعتداءات.

التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللإنسانية القاسية والحاطة بالكرامة:

يحرم القانون التعذيب والعقوبة القاسية واللا إنسانية والحاطة بالكرامة. لكن هناك وقائع يعتد بها بممارسة التعذيب ضد السجناء. فاللجان المحلية لحقوق الإنسان تذكر تقارير متواترة يتعرض السجناء للضرب على أطراف الأرجل والوجه والرأس والحرق بالسجائر والحرمان لفترات طويلة من النوم والتعرض للصدمات الكهربائية.

تنكر الحكومة حدوث التعذيب ولكنها لم تنفذ اجراءات الحد الأدنى لضمان عدم حدوث ذلك كما لم تسمح بتفتيش أماكن الاعتقال من قبل منظمات دولية غير منحازة. تجد الحكومة نفسها محرجة في إنكار التعذيب والمعاملة القاسية واللا إنسانية والحاطة بالكرامة لأنها تسمح بالاعتقال الانفرادي والسجن دون محاكمة. ولم يحدث أن عوقب مسؤول لانتهاكاته حقوق الإنسان التي ارتكبت في ١٩٩٥ أو في السنوات السابقة.

الاعتقال التعسفي والنفي:

بموجب تدابير قانون أمن الدولة لعام ١٩٧٤ ، فإنه يمكن حبس الشخص لمدة ٣ سنوات دون محاكمة لتورطه في نشاطات أو اعطائه تصريحات تعتبر تهديداً لمفاهيم عامة للتجانس والأمن الوطني. يحق للمعتقل التظلم ضد حبسه بعد مرور ٣ أشهر وإذا ما رفض تظلمه فيمكنه فيما بعد التظلم كل ٦ أشهر من تاريخ اعتقاله.

استخدمت قوات الأمن قانون أمن الدولة لاعتقال وحبس الذين يقومون بنشاطات معادية للحكومة، والذين يمارسون حقوقهم في حرية التعبير والتنظيم وغيرها من الحقوق في مواجهة نظام آل خليفة. يعتقد أن قوات الأمن اعتقلت ما يقارب ٢٧٠٠ شخص خلال ١٩٩٥ ، ممن فهم أولئك الذين اطلق سراحهم مع توجيه تحذيرات لهم. وتم محاكمة ما يقارب ٥٠ شخصاً أمام محكمة أمن الدولة وما يقل عن ٧٥٠ شخصاً امام المحاكم الجنائية وأطلق سراح الباقي دون توجيه اتهامات لهم. ويوجب اجراءات المحكمة الجزائية، فإنه يمكن للشرطة اعتقال المشتبه به لاستجوابه لمدة ٧ أيام قبل توجيه اتهام له .

أما النشاطات التي تقود للاعتقال والاستجواب والتحذير والحبس فتشمل: عضوية منظمات محضورة أو التي تعتبر تخريبية وكتابة شعارات معادية للحكومة على الجدران والاشتراك في مظاهرات معادية للحكومة، واعتلاك أو توزيع كتابات معادية للحكومة والخطابة بلهجة سياسية معادية للحكومة في الاحتفالات، واحتضان أو الارتباط بأشخاص ارتكبوا مثل هذه الأعمال. ومعظم الذين جرى حبسهم لما يزيد عن بضعة أيام فإن غالبيتهم ممن ارتكبوا أعمالاً غير مشروعة أو عنيفة خلال المظاهرات مثل مشاغبة الشرطة وكسر النوافذ وتحطيم السيارات والممتلكات الأخرى وحرق محطات التحويل الكهربائية والاطارات والسيارات، وأشجار النخيل والبنوك والمخازن والمدارس والأثاث ومعارض السيارات، أكثر من كونهم قد مارسوا حق التعبير.

إن وزارة الداخلية إضافة إلى مسؤوليتها عن قوات الأمن والشرطة فإنها مسؤولة عن مكتب الادعاء العام والذي يقرر مبدئياً عن مدى توفر وقائع تبرر واستمرار احتجاز المعتقل في معتقل التحقيق. كما أن الوزارة مسؤولة عن جميع جوانب السجن. كما أنه خلال المراحل الأولى للاعتقال فإنه ليس للسجين أو محاميه سلطة يلجأون إليها سوى وزارة الداخلية.

الحرمان من محاكمة علنية عادلة

ينص الدستور على استقلال القضاء وكذلك على نظام الاستئناف لأحكام المحاكم الدنيا، ولكن في الواقع فإن المحاكم عرضة لضغوط الحكومة فيما يتعلق باحكامها وحتى الاستئناف، قد يحاكم الشخص المعتقل أمام محكمة اعتيادية أو أمام محكمة أمن الدولة إذا ما طلب الادعاء العام ذلك. توفر المحاكم المدنية والجزائية ضمانات في إجراءاتها لمحاكمة علنية والحق في المساعدة القانونية(توفير محامي دفاع للمتهم) والحق في الاستئناف. هناك وقائع متواترة يعتد بها بأن الأشخاص المتهمين في جرائم ضد الدولة والذين يحاكمون أمام محاكم جزائية يحرمون من محاكمة عادلة. فمثلاً لا يسمح للمتهمين اللقاء مع محاميهم إلا

في الجلسة الابتدائية. وتم المحاكمة أمام المحكمة الجزائية في الشاتمات المعادية للحكومة بسرية.

يتم النظر في القضايا الأمنية أمام محكمة الاستئناف المدنية العليا والتي تقوم بدور محكمة أمن الدولة. إن اجراءات محكمة أمن الدولة لا توفر ضمانات كافية. إن محكمة أمن الدولة مثلاً معفية من الالتزام بضمانات الاجراءات التي يوفرها قانون العقوبات. وفي حين يمكن تمثيل المتهمين بمحامين عنهم فليس هناك مراجعة قضائية لشرعية الاعتقال. يمكن أن تستند الادانة على مجرد الاعترافات ويمكن تقديم القرائن سراً. ليس هناك حق استئناف احكام محكمة أمن الدولة، لكنه يمكن للمتهمين أن يطلبوا العفو من الأمير. يحاكم المتهم عادة أمام محكمة أمن الدولة في غياب الادعاء العام، لكن المحكمة رفضت في عام ١٩٩٥ النظر في بعض القضايا وحولتها إلى محاكم جزائية. وبت تعيين محامو الدفاع من قبل وزارة العدل والشؤون الاسلامية.

يصعب تحديد عدد السجناء والسياسيين لأن الحكومة لا تصدر معلومات حول القضايا الأمنية، وهذه القضايا لا ينظر فيها أمام محاكم، كما أن زيارة المحكومين في قضايا أمنية محدودة جداً. تنكر الحكومة وجود أي معتقلين سياسيين مدعية أن السجناء المحكومين لارتكابهم اعتداءات أمنية، قد تمت إدانتهم في أعمال إجرامية مثل التجسس والتشجيع على أو ممارسته والانتماء إلى منظمات إرهابية.

التدخل التعسفي في الخصوصية والعائلة والسكن والمراسلات

إنه وبموجب القانون فإن وزارة الداخلية مخولة بالدخول إلى المساكن الخاصة دون إذن قضائي. ويتم مراقبة الاتصالات التلفونية الدولية، كما أن هناك شبكة مشنعة ومعقدة من المخبرين.

القسم الثاني: مدى احترام الحريات المدنية بما في ذلك

حرية التعبير والصحافة

تمارس وزارة الإعلام سيطرة كاسحة على وسائل الاعلام المحلية. ورغم أن صحف البحرين ذات ملكية خاصة فإنها تمارس رقابة ذاتية في تغطيتها للقضايا الحساسة. حيث لم تغط هذه الصحف مثلاً الاضطرابات المحلية طوال الأشهر الأربعة الأولى. لا تتحمل الحكومة التغطية الانتقادية لسياساتها المحلية من قبل وسائل الإعلام العالمية حيث عمدت الوزارة إلى الغاء تصاريح الصحفيين المخالفين. وحيث أن الوزارة هي الكفيل لإقامة الصحفي الأجنبي، فإن الاجراء السابق يعني إبعاده من البلاد.

لم يسجل إبعاد صحفيين، لكن الحكومة شددت من تقيداتها على تقارير الصحفيين خلال قمة الاضطرابات. فمثلاً منع المحامي المحلي أحمد الشملان من كتابة عموده اليومي بعد أن وقع على عريضة تطالب بعودة الديمقراطية البرلمانية.

حرم صحفيين أميركيين من تأشيرة دخول خلال قمة الاضطرابات في الربيع (رحصل أحدهما على تأشيرة دخول كسائح) كما حصل اثنين آخرين على تأشيرتيهما بعد تدخل الخارجية الأميركية بالوسائل الدبلوماسية. إن وكالات الأنباء العالمية مثل اسوشيتدبرس ويونايتدبرس الفرنسية تشكو عادة من التقييدات على نشاطاتها. وقد أوقفت الحكومة بث القناة الفرنسية الدولية خلال مارس (آذار) لعدة أسابيع كرد غاضب على التغطية الإعلامية الفرنسية للمظاهرات.

وبالرغم من عدم وجود تعليمات رسمية للحد من الحرية الأكاديمية، فإن الأكاديميين يتجنبون في مناقشاتهم القضايا السياسية الشائكة. لكنه وبشكل عام فإن هناك اتجاهات لمناقشة القضايا السياسية مما اطار أكاديمي، لكنه يتوجب مراعاة تقييدات مشددة مما يترتب عليه أن البحوث والنشريات والمناقشات العامة خالية من انتقاد الحكومة.

حرية التجمع والتنظيم السلمي:

بالرغم من أن الدستور ينص على الحق في حرية التجمع، فإن الحكومة تمنع جميع الاجتماعات والتظاهرات السياسية العامة، وتتحكم في الاجتماعات الدينية التي قد تكتسب لهجة سياسية. يمنع القانون أي تجمع علني لأكثر من ٥ أشخاص دون ترخيص. وتراقب الحكومة التجمعات التي قد تتخذ منحى سياسي، وتقوم عادة بتفريقها.

وعمدت قوات الأمن تكراراً إلى استخدام القنابل المسيلة للدموع والطلقات المطاطية والذخيرة الحية أحياناً لتفريق التجمعات خلال الاحتجاجات الداعية إلى برلمان منتخب وإطلاق سراح السجناء ومعارضة نظام آل خليفة واستنكار وحشية الشرطة والاحتجاج على وجود الأجانب في قوات الأمن والأعمال الأخرى، والمطالبة بزيادة فرص العمل. وإثر أي من هذه الأحداث، فإنه يتم اعتقال قادة التحرك ونشطائه وعادة ما يكون ذلك لمشاركتهم في إثارة العنف. كان هناك ما يقارب ٢٠٠٠ معتقل خلال قمة الاضطرابات، لكنه وبنهاية العام فقد كان هناك ما يقارب من ٢٦١ معتقلاً.

تمنع الحكومة الاحزاب والمنظمات السياسية، وتشكل بعض الجمعيات المهمة والأندية الرياضية والاجتماعية تقليدياً إطاراً للمناقشات السياسية المستترة، لكن القانون يمنع هذه المؤسسات من النشاطات السياسية. استثنيت جمعية المحامين من هذا التقييد الذي يتطلب ان ينص في النظام الداخلي لأي جمعية أو ناد على عدم تدخلها في النشاطات السياسية.

جادلت الجمعية بنجاح أن الواجبات المهنية للمحامين تتطلب قدراً من النشاط السياسي، مثل تفسير التشريعات والمشاركة في المحاكمات السياسية. استمرت المحكومة في عدم تشجيع الاجتماعات المكرسة للمناقشات، ويتطلب عقد أي اجتماع عام الحصول على ترخيص وهو ما لا يتوفر بشكل روتيني.

حرية التنقل داخل البلاد والسفر إلى الخارج والهجرة والعودة إلى البلاد

يحق للمواطنين التنقل بحرية في انحاء البلاد وتغيير أماكن سكنهم وأعمالهم. لكنه يمكن الحرمان من جواز السفر لاسباب سياسية، بحرم ٣٪ تقريباً من سكان البلاد ومعظمهم الشيعة من الأصول الفارسية من جوازات السفر ولا يمكنهم الحصول عليها بسهولة. رغم أنه يمكن منحهم وثيقة سفر كمقيمين في البحرين (انظر القسم ٦) وقد حصل ١٥٠ شخصاً من البدون ومعظمهم من الجزيرة العربية على المواطنة البحرينية في ١٩٩٥ كما حصل ١٥ مصرياً على الجنسية أيضاً.

إن البحرينيين الذين يعيشون في الخارج والمشكوك بارتكابهم مخالفات سياسية أو جنائية يواجهون الاعتقال والمحاكمة لدى عودتهم إلى البلاد وبموجب قانون الجنسية لعام ١٩٦٣ فإنه يمكن للحكومة أن ترفض الطلبات لتجديد جوازات السفر لأسباب معقولة، لكنه يمكن لطالب التجديد التظلم أمام المحكمة الجزائية الكبرى. كما عمدت الحكومة إلى إصدار جوازات سفر صالحة لسنة واحدة ولسفرة واحدة للأشخاص الذين ترد أن تحد من حركتهم أو الذين يشك في مواطنتهم كما يمكن للمقيمين غير المواطنين ممن فيهم البدون من أصول إيرانية الحصول على جواز مؤقت (laisserpassers) صالح عادة لسنتين وقابل للتجديد في ممثليات حكومة البحرين في الخارج. ويحتاج هؤلاء إلى تأشيرة دخول للرجوع إلى البحرين.

القسم الثالث : مدى الاحترام للحقوق السياسية: حق المواطنين في المشاركة في الحكومة

لا يحق للمواطنين وليس باستطاعتهم تغيير الحكومة والنظام السياسي سلمياً، والنشاطات السياسية مقيدة بشدة من قبل الحكومة. ومنذ حل المجلس الوطني في ١٩٧٥ ، فليس هناك مؤسسة سياسية ديمقراطية في البلاد. يعين رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة جميع الوزراء وبدورهم يقوم الوزراء بتعيين المسؤولين الحكوميين. يمثل الشيعة بشك مقاعد الوزارة لكنهم لا يشغلون وظائف ذات ارتباطات أمنية. يمكن للمواطن العادي أن يحاول التأثير في قرارات الحكومة بتقديم الالتماسات الشخصية المكتوبة وبالاتصالات المباشرة مع كبار المسؤولين بما في ذلك تقديم التماسات للأمير ورئيس الوزراء وغيره من كبار المسؤولين الذين يقيمون مجالسهم المفتوحة أمام الجمهور بانتظام.

استمرت طوال ١٩٩٥ في التداول عريضة كتبت في ١٩٩٤ موجهة للأمير تطالب بعودة المجلس الوطني او اجراء انتخابات جديدة، وذكر أنه جرى توقيع أكثر من ٢٠ ألف مواطن عليها. ورغم اتهامات المعارضة والتي ثبتت عدم صحتها فليس هناك واقعة بقيام الحكومة باعتقال أي شخص لتوقيعه على العريضة المذكورة.

جرى خلال العام صرف السيد سعيد العسبول، وهو أحد الموقعين الأصليين للعريضة، من عمله في وزارة الأشغال العامة والكهرباء والمياه، وذلك لقيامه بتوزيع العريضة في مكان عمله. خلال ساعات الدوام. وهناك تقارير عن آخرين فقدوا وظائفهم الحكومية لمشاركتهم في الدعوة للعريضة. فقد منع السيد أحمد الشملان من كتابة عموده الصحفي في صحيفة محلية بعد توقيع العريضة وجرد طبيب في مستشفى السلمانية من رئاسته لقسمه لكنه احتفظ بوظيفته وهناك موقعون آخرون مثل الدكتورة منيرة فخرو التي تدرس في جامعة البحرين، ممن فقدوا وظائفهم، أما عبد الأمير الجمري وهو معارض شيعي قديم وأحد الموقعين الأصليين على العريضة فقد وضع في الإقامة الجبرية (ابريل) نيسان وبقي كذلك حتى إطلاق سراحه في ٢٥ سبتمبر (أيلول) لاتهامه بارتكاب مجموعة من الجرائم ذات طابع أمني.

القسم ٥: التمييز على أساس العرق أو الجنس، أو الإعاقة أو اللغة أو المكانة الاجتماعية

الأطفال

جرى اعتقال أو حبس ما يقارب من ٢٠٠ حدث خلال الاضطرابات الأهلية في ١٩٩٥ ويعامل الأحداث معاملة السجناء البالغين، لكنه يجري إطلاق سراحهم قبل غيرهم. وبنهاية العام فليس هناك تقارير تشير إلى وجود أحداث في المعتقلات في جرائم ترتبط بالاضطرابات.

الأقليات الدينية

"بالرغم من وجود استثناءات ملحوظة، فإن الأغلبية السنية الاسلامية تتمتع بمكانة مفضلة في البحرين، فالسنة يحصلون عادة على الأفضلية في التوظيف في المواقع الحكومية الحساسة، وفي المناصب الادارية في الجهاز الحكومي، لا يسمح للبحرينيين الشيعة بتقلد مناصب مهمة في قوة دفاع البحرين وقوات الأمن، ومن ناحية أخرى فإن المسلمين الشيعة يحتلون معظم الوظائف العليا في الصناعات التي تمتلك فيها الدولة أغلبية الأسهم. كما أن الشيعة غير ممثلين بعدالة في الجهاز التعليمي مثل مدرسي المدارس الثانوية، وأساتذة الجامعة وإداريها.

وبشكل عام فإن فرص العمل أمام الشيعة مقيدة مقارنة بالسنة، ولدى يعمد الشيعة للعمل في وظائف ذات دخل أدنى وأقل مهارة.

إن الخدمات البلدية المقدمة لمعظم مناطق سكن الشيعة وخصوصاً في القرى متدنية عن مثيلاتها في أحياء المدن، التي يقطنها السنة. ومن أجل معالجة ذلك فقد عمدت الحكومة إلى إقامة مشاريع اسكان مدعومة مفتوحة أمام المواطنين تبعاً لاحتياجاتهم المالية.

الأقليات القومية والعرقية الاثنية

هناك مجموعة من الشيعة ذوي الأصول الفارسية يتراوح عددها ما بين ٩ آلاف إلى ١٥ الف ويعرفون عادة بالبدون، وبموجب قانون الجنسية لعام ١٩٦٣ فإن غالبية البدون هم من أبناء الجيل الثالث الذين جاء أجدادهم من إيران إلى البحرين، ورغم أنهم لا يمتلكون الجنسية الإيرانية فإنهم محرومون من الجنسية البحرينية. وبدون الحصول على الجنسية فإن الافراد لا يستطيعون شراء أرض أو إقامة مشروع تجاري أو الحصول على قرض رغم أن عديدين يمارسون ذلك في الواقع.

لا يتعاطى القانون مع حقوق الجنسية لأولئك الذين لم تسجلهم السلطات البحرينية قبل ١٩٥٩ مما ترتب عليه مشاكل قانونية لهؤلاء الأشخاص وأبنائهم وأحفادهم ويترتب عليها مصاعب اقتصادية وغيرها.

المزيد من الصلاحيات لمحكمة أمن الدولة
مجلس الشورى يبصم على الخرق الدستوري الفاضح

في خطوة أخرى لاهدار العدالة، وامتهان القضاء، وتحويله إلى أداة طيعة للسلطة التنفيذية، أصدر الأمير مرسوماً بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات نحو الأسوأ طبعاً، وذلك بإحالة مرتكبي الجرائم في ٨٥ مادة من قانون العقوبات، والجنايات المنصوص عليها في المادة ١٨ من المرسوم بقانون رقم (١٦) السنة ١٩٧٦ والجرائم المرتبطة بها سبق ذكره، إلى محكمة أمن الدولة بدلاً من المحاكم الجزائية.

لقد كشفت الحكومة بشكل سافر أن هذا القانون، حسب تعبير وزيري العدل والإعلام أمام مجلس الشورى، "يستهدف سرعة الفصل في الجرائم التي استهدفت زعزعة الأمن والاستقرار وإثارة الخوف في نفوس المواطنين والمقيمين وهز دعائم الاقتصاد الوطني وذلك حتى ينال مرتكبوها الجزاء الرادع على ما اقترفه أيديهم الآثمة في حق الوطن".

انه وبالرغم من النتيجة الواضحة للجهاز القضائي للسلطة، ورغم الخلل الفاضح في القوانين والاجراءات، وتركيبة هذا الجهاز، والتي تفاقمت منذ حل المجلس الوطني وتعطيل الدستور في اغسطس (آب) ١٩٧٥ فإن محكمة أمن الدولة بتركيبتها الحالية وإجراءاتها هي قمة إهدار العدالة.

هذه المحكمة لا توفر الحد الأدنى لما هو متعارف عليه عالمياً من ضمانات لمحكمة علنية وتربهة وعادلة توفر للمتهم الضمانات القانونية المطلوبة وجلسات هذه المحكمة سرية، ولا يتاح لمحامي الدفاع اللقاء بموكله إلا في الجلسة الابتدائية للمحكمة ولفترة قصيرة، حيث يسلم به من ملف الدعوى وتحجب عنه قضايا حيوية، وتعتمد المحكمة اعترافات المتهمين حتى لو انتزعت تحت التعذيب، وهو المعتاد في سجون البحرين، وإفادات الرسميين بمن فيهم عناصر الأمن والمخابرات دون حضورهم شخصياً ومواجهتهم بأقوالهم. أما سرعة مداولات المحكمة وإصدار أحكامها فهي قياسية، حيث لا تتعدى أكثر القضايا ثلاث جلسات كما هو جار حالياً، واحكامها غير قابلة للنقض أمام محكمة أعلى.

لقد طعن محامو الدفاع تكراراً في شرعية هذه المحكمة أصلاً، وفي إجراءاتها وطريقة عملها، وهو ما كررته المنظمات الحقوقية البحرينية والعربية والدولية. فالكويت التي هي في موقع ووضع أكثر حساسية من البحرين ألفت، قبل شهرين، محكمة أمن الدولة، أما حكومة البحرين فقد وسعت صلاحيات هذه المحكمة.

إذاً فإن إحالة المتهمين في جرائم جنائية وجنايات إلى هذه المحكمة يعني انعدام فرصة حصولهم على البراءة حيث هم مجرمون مسبقاً، ولا يحتاج الأمر سوى إفادات الشرطة والمخابرات، وما يدعى باعترافات المتهمين.

أعضاء مجلس الشورى المعين تباروا في جلسته المخصصة للبصم على القانون المذكور بتاريخ ١٩٩٦/٣/١٩ ، على الإشادة بالقانون، ودعوا الحكومة إلى تشديد قبضتها الحديدية ضد المطالبين بحقوقهم الدستورية، وهكذا يثبت أن هذا المجلس الشورى ليس أداة بيد لأسرة الحاكمة فقط، بل أداة لاهدار الدستور وامتهان السلطة القضائية ومسخها.

بعد أن مضت طويلًا في إذكاء الطائفية
حكومة البحرين تشكل مجلساً إسلامياً أعلى!!

على امتداد أكثر من مائتي عام من حكم آل خليفة، وهم يمنون في إذكاء النزعة الطائفية البغيضة وتفتيت صفوف شعب البحرين تبعاً للسياسة البريطانية (فرق تسد)، وقد تجلت هذه السياسة البغيضة في استراتيجيتها لمواجهة الحركة الدستورية التي أجمع عليها الشعب بدءاً من أواخر ١٩٩٢ ، واتخذت تجليات سافرة خلال المراحل الحالية التي دشنت بهجوم السلطة ضد الحركة الدستورية في ٥ ديسمبر ١٩٩٤ إيذاناً بحرب وحشية ضد شعب البحرين . ورفض حكام آل خليفة الاستماع حتى للمقربين اليهم من الوجهاء الذين حذروا من خطورة هذه السياسة، واصروا على عدم استقبال أي وفد مختلط من الشيعة والسنة، أو اي وفد ذات طابع وطني مثل وفد العريضة الشعبية التي وقع عليها قرابة ٢٥ ألف مواطن في حين أنهم عمدوا إلى استقبال وجهاء من كل طائفة على حدة وذلك بهدف إظهار ولاء هؤلاء الوجهاء لهم ومباركتهم لسياستهم المقيتة، واستثمروا النزعة القبلية من جديد، وأمعنوا في التمييز ضد الشيعة ومحاولة استرضاء السنة، حيث اقتصرت الاعتقالات طوال ١٩٩٥ على الشيعة رغم أن السنة والديمقراطيين من الطائفتين مساهمين في الحركة الدستورية، واستباحوا المناطق الشيعية والمساجد والحسينيات وأهانوا القيادات الدينية، بل وصل الأمر إلى هتك الأعراض والتعذيب حتى الموت، واتهام الشيعة في ولمنيتهم وولائهم لإيران. واشاعوا بين السنة أن الشيعة يريدون أخذ الحكم منهم (أي ستة) وكأن السنة يحكمونها!! وسيطول المقام لو استرسلنا في وصف ابعاد المخطط الطائفي لكن شعب البحرين أوعى من أن تنطلي عليه هذه السياسة وإن انخدع بها البعض لبعض الوقت وانساق إليها البعض بفعل مصالح ضيقة أو جهل أو عصبية وهكذا شهد العام ١٩٩٦ ، تحول الحكومة لتشمل بقمعها السنة والديمقراطيين حيث اعتقلت قيادات معروفة مثل السيد عبد الله فخرو والمحامي أحمد الشملان، فيما سبق أن اتخذت إجراءات انتقامية أخرى بحق شخصيات أخرى مثل د. منيرة فخرو وعزيزة البسام والمربية حصة الحميري.

ويبدو أن حكم آل خليفة أدرك أن الشارع السني ساخط على سياسة التمزيق الطائفي لأبناء الوطن الواحد، والذين تمازجوا طوال تاريخ البحرين الاسلامي، فقررت أن تظهر بمظهر الحريص على الوحدة الوطنية التي أمعنت في تمزيقها. وهكذا خرجت علينا جريدة "الأيام" في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٣/٢٥ بمناشيت يقول: (مجلس الوزراء يقرر إنشاء مجلس أعلى للشؤون الاسلامية/ تطوير الأنشطة الاسلامية وتكريس وحدة الصف الإسلامي).

الاسلام بخير والمسلمون بخير والوحدة بين الشيعة والسنة بخير، والمطلوب من الاسرة الحاكمة ان تتخلى عن مخططها الطائفي البغيض لما فيه مصلحة البلاد والمنطقة برمتها .

نظرة الحكم إلى المثقفين

قبل بضعة اشهر استقبل رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان الخليفة، مثقفين بارزين هما الشاعر قاسم هداد والكاتب أمين صالح بحضور وزير الإعلام، وكالعادة كتبت الصحف المحلية أن صاحب السمو رئيس الوزراء قد أعطى الكاتبين توجيهاته السديدة في مجال الثقافة.

استقبال خليفة للمثقفين الوطنيين أثار استفسار بل ودهشة الرأي العام المحلي والعربي، لأن كلا منهما له تاريخه الوطني المشرف ومواقفه المبدأية، فقد عانى الشاعر قاسم حداد من السجن لسنوات وحرم من عمله الحكومي، ومنع لسنوات من السفر حيث صودر جوازه وأغلقت في وجهه وسائل الإعلام المحلية والكاتب أمين هو مواطن بدون مواطنة، وهو طوال حياته لم يغادر البحرين لأن سلطة ال خليفة لم تسمح له بورقة تمرور حيث لا تعتبره مواطناً بحريناً.

الكاتب أمين صالح مصاب في عينه ويحتاج إلى علاج في الخارج، ويبدو أن أحدهم أشار على وزير الاعلام لتلميع سمعة وزارته وحكومته . باستغلال وضعية أمين صالح الصعبة وهكذا كان، فرتب وزير الاعلام استقبال رئيس الوزراء لهما مع علمه بوضعية أمين صالح القانونية والصحية.

رئيس الوزراء وكالعادة لم يعطهما فرصة للكلام واستلم دفة الحديث وأطنب في الكلام عن ما يسميه عملاء الخارج الذين يقومون بتخريب الوطن الى آخر المعزوفة وطلب من الكاتبين النصدي لهؤلاء المخربين والانضمام إلى الجوقة.

انتظر وزير الإعلام حتى يكتب الكاتبين ما أمرا به، لكن ذلك لم يحدث،

"اسلوب الحوار"

مناقشة لعدد من الكتبة في صحف البحرين

بهذا العنوان، طالعنا الاستاذ احمد كمال ، رئيس تحرير اخبار الخليج سابقاً الذي تفرغ للكتابة الصحفية، بمقال في جريدة الايام الصادرة يوم ٣ مارس ١٩٩٦ ، بادئاً مقاله بـ" التخريب هو التخريب ..... لايقود الا الى الدمار والتخلف والعودة الى الوراء ، ومنتهياً بالقول "هناك اسلوب حضاري ونحن شعب يستند الى تاريخ حضاري ويتمي الى امة ذات حضارة عريقة متجددة ومتطورة هو اسلوب الحوار ومناقشة الرأي بالرأي...."

هل يمكننا ان نختلف مع هذا الكلام ، هل يمكن الاختلاف بأن التخريب هو التخريب او اننا شعب عريق في الحضارة، او الحوار هو الطريق السليم؟

اطلاقاً لايمكن الاختلاف حول هذه المسائل، ولكن المسائل التي قد نختلف عليها هي من المسؤول عن التخريب، من المسؤول عن عدم سيادة الحوار، من المسؤول عن ابتعادنا عن حضارتنا المجيدة؟

الكثير من الاعزة في الصحف المحلية يعيشون بلبلة شديدة، البعض بدأت تدب فيهم النزعة الطائفية، حيث تخلى عن رصانته ووطنيته وبدأ يتحدث عن الشيعة الذين يريدون الحكم، وعن الاصولية، وعن الخطر الايراني او الخطر الجزائري او ماشابه ذلك.

والبعض يريد انتهاز الفرصة ليقول للمسؤولين بأنه جاهز وينشد الرضى والقرب، وبالتالي فانه لن يتردد عن سب الناس، والاشادة بالحكومة، او غض الطرف عن مخازيها، وتضخيم اخطاء الناس او المعارضةالسياسية، والتندر بها في بعض المناسبات عندما يجد ان بامكانه النيل منها ومن ماضيه الذي لايعرف كيف يلغيه!!

وكانت الفرصة ذهبية عندما وضعت قنبلة في سيارة رئيس تحرير جريدة الايام، وانفجرت (وكانت فرصة للحصول على سيارة اجمل واحسن كثيراً من سابقتها!!) ليتسابق من عجز عن الكتابة سابقاً من كيل التهم للمعارضة و"المخربين" ومن يريدون "تدمير البلاد وشعبها"!!.

واذا كان المطلوب وضع الامور في نصابها، واذا كان المطلوب من جميع المخلصين التفتيش عن مخرج للأزمة الراهنة، فمن الضروري معرفة جذر الأزمة، ومعرفة الاطراف الاساسية فيها، ومعرفة كيف تعاملت هذه الاطراف معها في مراحلها المختلفة، وبالتالي توزيع المسؤولية على هذه الاطراف حسب الادوار التي قاموا بها. نقطة البدء كانت المطالبة باعادة العمل بالدستور واجراء انتخابات لمجلس وطني والسماح للمبعدين بالعودة واعطاء المرأة حقوقها السياسية وحل مشكلة البطالة، واطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين.

ولا اعتقد بأن هناك مواطناً يختلف على ضرورة السماح للمبعدين بالعودة، ليس فقط لأن ذلك حق من حقوق المواطن، وان الدستور نص صراحة على تحريم الابعاد، وانما ايضاً لأن هؤلاء المبعدين قد طالبوا مراراً بالعودة، وأن تطبق عليهم كل القوانين التي تطبق على اي مواطن اذا ارتكبوا ما يناقض الدستور ويخل بالمصلحة الوطنية، ولا اعتقد بأن المعنيين بالشأن السياسي في بلادنا يجهلون المخاوف الكثيرة التي بدلناها للعودة، من توسيط بعض المسؤولين الخليجيين الى الكتابة الى المسؤولين في البحرين الى العودة من قبل بعضنا، ولكن اجهزة الامن التي يشرف عليها اللواء ايان هندرسون اجبرت هؤلاء الاخوة على العودة باعطائهم جوازات سفر لسنة واحدة وابعدتهم الى دبي او سوريا او لبنان او اليمن او غيرها من الدول، والأمثلة كثيرة.

ولا اعتقد بأن هناك مواطناً لايريد ان يرى كل بحريني يشتغل، بحيث لا يبقى عاطل عن العمل وسط المواطنين ، خاصة وان فرص العمل كثيرة في البحرين ويمكن تشغيل كل المواطنين اذا ارادت الحكومة ذلك ، سواء في الجيش او اجهزة الامن او الادارات، دون تمييز طائفي أو قبلي! أو بالتعاون مع الدول الخليجية للسماح للبحرينيين ان يشتغلوا في الدول الخليجية على قدم المساواة مع اشقائهم الخليجيين.

ولا اعتقد بأن هناك من يريد ان يكون في بلادنا "بدون"، خاصة وان هؤلاء "البدون" امضوا سنوات عمرهم في البحرين، هم وابائهم، وان عدم اعطائهم الجنسية يعود الى مزاج المسؤولين واحكامهم التعسفية اكثر مما يستند على مخاوف من ولاءات هذا الانسان او ذاك، حيث ثبت بالملموس ان الدولة التي تحرم الانسان كانسان ولاتتردد عن اعطائه الجنسية بعد سنوات محددة من اقامته في البلاد، قد استفادت كثيراً من هذه السياسة، وبرهن أولئك الناس انهم مواطنون صالحون كبقية ابناء الشعب، ولنا في البلدان الاوربية والامريكية امثلة كثيرة ، اذا هربنا من تاريخنا الاسلامي، حيث لم تكن الفرقة والجنسية موجودة بشاعة ماتراه حالياً في الدول العربية وخاصة في الدول الخليجية.

وقد يوجد بعض الناس ممن لايريد تفعيل الدستور واعادة الحياة البرلمانية، ولكنني لاأعتقد بأن من بين هؤلاء الناس اصحاب الكلمة والمتنمين الى السلطة الرابعة، حيث ان الحياة البرلمانية تعني اعطاء الصحفيين والكتاب أيضاً بعض الحرية بحيث تحكمهم من "تطويل اللسان" على الفساد او المفسدين في كافة المواقع!! وبالتالي فانني افترض بأن من مصلحة كل المثقفين، كل الطبقة الوسطى، كل التجار، كل الموظفين، القطاع الواسع من الشعب ان يكون هناك احترام للدستور من قبل الحاكم والمحكوم، بحيث يعرف كل واحد ماله وما عليه، ويعرف بأن هناك سلطة تشريعية ورقابية على كل مسؤول وكل مواطن.

وقد يوجد بعض الناس ممن يرفض اعطاء المرأة حقوقها السياسية، لانه يعتقد بأن المرأة من ضلع اعوج، او انها ناقصة عقل ودين او اننا لانزال اقل تخلفاً من البلدان الافريقية، او ان دينا يختلف عن دين اليمن وايران حيث اعطيت المرأة حق الانتخاب.

الا ان الثابت في التاريخ المعاصر للبحرين ان هناك عريضة وقع عليها ٢٥ الف مواطن تطالب بهذه الحقوق. وشكلت هذه العريضة وهذه التواقيع، منعطفاً سياسياً كبيراً في تاريخ البحرين المعاصر، لايمكن لأي صحفي او كاتب سياسي او مراقب ان يتجاهلها ويعتبر بأن شيئاً لم يكن لأن الامير لم يستلم العريضة، او انّ وزير الداخلية قد صرح بأنه لم يسمع شيئاً من هذا القبيل.

لقد ارادت الحكومة ان تواجه الحركة الدستورية قبل ان تتقدم بالعريضة الى الامير، ولم تكن المواجهة في حوار معها، بل بالاعتقال لعناصر بارزة من صفوفها كانت تدعو الى التوقيع على العريضة في المساجد او الاندية، فقد فصل المهندس سعيد العسبول من عمله في وزارة الاشغال لانه كان يطالب اصدقائه بالتوقيع على العريضة لاسماع المسؤولين بالاسلوب الحضاري مطالب الناس، فهل يمكن اعتبار الفصل من العمل او الاعتقال لشيخ على سلمان اسلوباً حضارياً او اسلوباً بعيداً عن الاسلوب الحضاري يندرج في قائمة التخلف والارهاب من قبل الدولة لارهاب المواطنين عن اتباع هذا الطريق السليم الى طرق سرية ملتوية؟.

وبدلاً من مواجهة جميع من وقع على العريضة بشكل متساوٍ للبرهنة بأن لدينا حكومة مسئولة عن وحدة الشعب وحريصة على امنه، فقد رست

عبدالرحمن محمد النعيمي

مخططاً طائفياً لضرب الحركة الاسلامية الشيعة فقط، وعدم المساس بالتيار الاسلامي السني او بالتيار الديمقراطي، لصرف الانظار عن اهداف الحركة الدستورية، والايحاء بأن الحركة شيعية وان ايران وراء الموضوع، تريد تخريب القمة الرابعة عشرة(وكأن المواطنين هم الذين اعتقلوا الشيخ علي سلمان قبل ايام من القمة ، وقلوا بالرصاص الحي احد المواطنين يوم ١٧ ديسمبر، اي قبل القمة بيومين) .

لن نقول بأن الباديء اظلم، لأن السيد احمد كمال قد يختلف معنا بأن هذه الحكومة ظالمة بحق الشعب، بحق البلد، لانها لاتزال تسلم مقاليد الامن لمرتزقة بريطانيين يحكمون البحرين منذ ١٩٩١ ، وللوقت الحاضر، وبالتالي فاننا سنبتعد عن الاوصاف، ونقول بأن هذا الاسلوب الذي اتبعت الحكومة لمعالجة الوضعية الجديدة التي برزت في البلاد منذ ١٩٩٤ ، لم تكن سليمة .

فقد كان بالامكان ان يستقبل الامير وفد المعرضة وبعدهم بدراسة المطالب المقدمة اليه.

وكان بامكان الامير ان يستبق الحديث وان يسير على خطى الملك حسين ويعلن عن نيته اعادة الحياة البرلمانية والانفراج السياسي ويكون بطلاً يمدحه الكثيرون.

وكان بامكان الامير ان يعفو عن السجناء والمعتقلين، ويستفيد من تجربة اخوانهم في الدول الخليجية سواء في السعودية او عمان، حيث لا تحكمهم نزعة الحقد على الناس، وتريد الاشارة والتذكير بأن الملك فهد قد عفى عن اربعة من السجناء الذين قتلوا ضباطاً من الامن، بعد ان حكمت عليهم المحكمة بالاعدام !! وان السلطان قابوس الذي شن معركة اعلامية وسياسة ضد الاصولية بعد حملة اعتقالات واسعة عام ١٩٩٤ ، وبعد ان حكمت المحكمة على عدد منهم بالاعدام قد عفى عن كل السجناء واطلق سراح المحكوم عليهم بالاعدام بعد عام واحد اي خلال العام ١٩٩٥ ، بينما كانت البحرين تنزلق بفضل حكمة الامير وبعد نظره السياسي الى منزلقات خطرة للغاية، حيث لم يتردد عن التصديق على اعدام مواطن وتنفيذ حكم الاعدام ليقول للناس بأنه ليس أقل تشدداً من الحمقى المحيطين به من امثال ابنه واخيه.

هل نقدم المزيد من الامثلة الى السيد احمد كمال والى العديد من الاخوة الذين نحبهم، في الصحافة البحرينية، ونتمنى ان يتخذوا مواقف مترنة لتقول للاحمق انك احمق ، وتقف الى جانب الحق اياً كان صاحبه، وتردد القول المأثور لفولتير:" قد اختلف معك في الرأي ولكني على استعداد ان اقدم حياتي ثمنٌ لحقك في ابداء رأيك."؟

لقد حشرت الحكومة المعارضة في زاوية ضيقة، لتتحدث بالكلمات غير المستساغة التي اتهمنا بعضهم بأننا نحرض على الطائفية، فنقول بأن الحكومة قد دفعت الشيعة الى زاوية ضيقة . لقد اصبح المواطن الشيعي متهماً وهو الوزير وهو العاطل وهو الطبيب وهو المهندس ، لقد تراجع ولاءه الوطني والقومي الى الخلف ، واصبح ينظر الى أخيه في العمل ويفكر في الانتماء المذهبي للآخر .

فمن يتحمل مسئولية هذا العمل المنكر الذي سمعنا جميعاً ليقف كل الشعب صفاً واحداً في السراء والضراء؟ الحكومة ، مجسدة في هندرسون ام المعارضة مجسدة في الشيخ عبداللطيف المحمود والشيخ عبدالامير الجمري والاستاذ احمد الشملان والاستاذ علي ريمة والدكتورة منيرة فخرو؟

وعندما وجدت الحركة الاسلامية، وهي جزء من الحركة الدستورية، ان الحكومة تدفع الامور الى الازمة المتصاعدة تقدمت بمبادرة سلمية من القيادات المتواجدة في السجن، ولا يخفى على أحد تفاصيل بقية القصة.

اخبار سريعة

•• التذمر يسود التجار في البحرين، فالازمة السياسية قد انعكست سلباً على الحياة التجارية والسياحية، لان السياسة الحالية التي تسير عليها الحكومة لا تتفق والتوجهات الاساسية المرسومة بتحويل البحرين الى مركز للخدمات في المنطقة، مما يتطلب الحد الادنى من الحريات للمواطنين، وبالتالي توفير الامن والاستقرار، ولكن سياسة القمع قد وضعت الالاف في السجن، وطردت الالاف من اعمالهم، وخوفت الزوار من زيارة البحرين في الاعياد وسواها، وفضلوا الذهاب الى دبي بدلاً من هذه الجزر المضطربة.

•• من المتوقع ان تكون ذكرى الاربعين للشهيد عيسى قمبر متنسبة شعبية للتعبير عن الغضب الشعبي ضد سياسات الحكومة، ويسعى الاكثير من المخلصين الى اشراك اوسع الفئات الشعبية وفي مختلف مدن وقرى البحرين في هذه المناسبة، للتعبير عن الوحدة الوطنية، ورفض سياسة التمزيق الطائفي التي تسير عليها حكومة هندرسون.

•• في مطلع الشهر المنصرم، اعتقلت سلطات الامن ثلاثة من المواطنين من قرية الدير، هم الدكتور حسن ابراهيم والدكتور نبيل ابراهيم وزوج اختهما مهندس في احدى الوزارات.

الدكتور حسن ابراهيم، عمل مع الثورة الفلسطينية عشر سنوات بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان، بعد تخرجه من موسكو طبيباً عام ١٩٩٣ ، مع الهلال الاحمر الفلسطيني، واستقر في مخيم البداوي في الشمال اللبناني، واصبح مديراً لمستشفى البداوي في السنة الخمس الاخيرة من عمله التطوعي في صفوف الثورة الفلسطينية، وتزوج فلسطينية من عين الحلوة، ثم عاد الى البحرين عام ١٩٩٣ .

تم اعتقاله في مطلع مارس ١٩٩٦ ، وقد اقتيد الى القلعة ، وتم تعذيبه بالبقاء ٢٤ ساعة تحت المطر في العراء، واجبر على شرب الماء الذي تجمع تحت رجليه من ماء المطر، هو واخوه وزوج اخته!!

في اليوم الثاني اتصل ضابط التحقيق بهندرسون وقال له ماذا نعمل مع الطبيب الذي اشتغل مع الفلسطينيين، فرد عليه هندرسون، اذا قمتم بالواجب اطلقوا سراحه بعد ذلك!! يقول الدكتور حسن انه لم يشاهد في حياته وضعاً اكثر اذلالاً للانسان من الاوضاع التي يعيشها المعتقلون في البحرين، واذا كان هو الطبيب وماضيه قد عومل هذه المعاملة ، فكيف الحال بالالاف من ابناء الشعب!!

المؤتمر القومي العربي السادس يؤيد نضال شعبنا من أجل الديمقراطية

انعقد في بيروت في الفترة ما بين ٨ ابريل ـ ١٢ ابريل ١٩٩٦ المؤتمر القومي السادس الذي حضره عدد كبير من المثقفين العرب وقيادات الاحزاب العربية من مختلف البلدان العربية.

وقد اسهم في هذا المؤتمر من البحرين، السيد رسول الجشي، عضو المجلس الوطني، والاخ عبدالرحمن النعيمي، عضو لجنة التنسيق بين الجبهتين

وعلى مدى يومين ناقش المؤتمر الوثيقة الاساسية المقدمة اليه حول "حال الامة" والتي تناولت الهجمة الامبريالية الصهيونية عليها، والصراعات العربية العربية ، والعنف السياسي، والديمقراطية وحقوق الانسان، بالاضافة الى علاقات الدول العربية بدول الجوار.

وقد تقدم الاخ عبدالرحمن بمداخلتين اولهما حول النزاعات العربية العربية ، والثانية حول العنف السياسي، ونسجل هنا ابرز ما ورد فيهما:

في موضوعة الخلافات الحدودية العربية ـ العربية ، اشار الأخ عبدالرحمن الى النقاط التالية:

١ ـ ان الولايات المتحدة الاميركية بعد حرب الخليج الثانية تعتبر نفسها معنية بكل صغيرة وكبيرة في الشئون الخليجية، وتعتبر نفسها حامية للانظمة من "الاخطار الخارجية" وتعني بذلك ايران والعراق ، وتتصرف سفراؤها على انهم المتحمدون السياسيون في المنطقة الذين يجب الرجوع اليهم في كل صغيرة وكبيرة.

٢ ـ هذا قادنا الى ان الدول العربية بدأت تعتبر الولايات المتحدة حكماً في الشؤون العربية العربية ، تسمع كلمتها ولا تسمع بعضها البعض ، وعندما تأتيها "النصائح" من واشنطن فانها تهرع صاغرة .

٣ ـ ان الحضور الاميركي قد اغرى بعض قوى المعارضة العربية، الخليجية وغيرها، الى الاعتقاد بان واشنطن يمكنها (انطلاقاً من كونها عاملاً داخلياً مقرراً كما قلت) ان تضغط على الانظمة الخليجية لتجبرها على السير في طريق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، ولكن الثابت للوقت الحاضر، بأن الولايات المتحدة، تستند في سياستها في المشرق العربي على الدفاع عن الكيان الصهيوني والنفط، وبالتالي فان بقية الامور ثانوية بما فيها البشر من عرب وغيرهم في المنطقة، لان ما تحت الارض اغلى مما فوقها.

٤ ـ كيف يمكن ان نسحب البساط من تحت هذا التوجه الخطر، اعتقد بان ذلك ممكن عبر التضامن الشعبي العربي بحيث يشعر المواطن في البحرين مثلاً وهو يخوض معركة الديمقراطية بأن جماهير الامة معه، وان هذه الجماهير وقواها الحية تشكل السند الكبير للضغط على حكومة البحرين لاجبارها على الحوار مع المعارضة، بدلاً من برقيات التضامن والتأييد التي يرسلها الحكام العرب الى قتلة شعوبهم .

ان حملة التضامن في الغرب، من قبل الاحزاب والقوى الديمقراطية والشخصيات، كبيرة للغاية، ويمكن ان تصمد امام الواقع، وخلال عام قامت الحكومة بالرصاص وتحت التعذيب ١٥ مواطناً ولم تتوان عن القيام بعمليات ارهابية والصاقها بالمعارضة.

وامام انسداد باب الحوار ورفض السلطة الاستجابة لأي مطلب من المطالب الشعبية، وزج الالاف من المواطنين في السجون، كان من الطبيعي ان يلجأ البعض الى العمليات العنيفة، لمواجهة الشرطة او اسماع الصوت الى العالم بأن في البحرين شعب مظلوم يطالب بحقوقه.

لقد بذلنا ايها الاخوة جهودا كبيرة في داخل البلاد وخارجها ومع المسئولين في دول مجلس التعاون الخليجي، من السلطان قابوس الى الملك فهد، لاقناع الحكومة باللجوء الى الحوار بدلا من العنف، وعدم ابعاد المواطنين الذين وصل عددهم الى اكثر من ٥٠٠ مواطن، ولكن الاسرة الحاكمة ترفض الاستماع الى صوت العقل وتصر على العنف والارهاب .

وبعد ان انتهى الاخ النعيمي من القاء كلمته، طلب الاستاذ جاسم القطامي الكلمة، وقال معقباً :

أصدّق على كل كلمة من الكلمات التي وردت في مداخلة الاستاذ النعيمي، واضيف بأنني، بصفتي رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان . فرع الكويت قد ارسلت اكثر من ٢٠ رسالة الى امير البحرين اناشده بالحوار وعدم اللجوء الى العنف، ولكنه لم يرد. وعندما بعثنا ، نحن في الكويت برسالة الى الامير وقعها ٩٦ شخصية برلمانية ومحامين واساتذة جامعة نطالبه باعادة الحياة البرلمانية ، اتخذت حكومةالبحرين قراراً باضافتنا الى قائمة المبعدين ، حيث تم منعنا من دخول البحرين !!

انني اناشد كل اعضاء المؤتمر بالتضامن مع الاخوة في البحرين، لان مطالبهم عادلة وتنسجم وتوجهات المؤتمر القومية والديمقراطية.

وكان لكلمة الاستاذ جاسم القطامي وقعها المدوي في المؤتمر حيث صفق الجميع طويلاً له، واعرب الكثير من المتكلمين عن مساندتهم للنضال الديمقراطي الذي يخوضه شعب البحرين، ورفض الادعاءات التي توزعها حكومة البحرين حول ارتباط الحركة الدستورية بالخارج او دمغها بصفة الارهاب واستنكار المحاكمات الصورية التي تقوم بها محكمة امن الدولة.

وقد اعرب الامين العام للمؤتمر القومي العربي ، الدكتور خير الدين حسيب، في جلسة الافتتاح، عن تضامن كل المؤتمرين مع اخوتهم المعتقلين في السجون العربية ، الاستاذ احمد الشملان والمهندس ليث شبلات ، مطالباً بالتخلي عن النهج اللاديمقراطي واقرار الديمقراطية كحق من حقوق الأمة .

وفي البيان الختامي، تم التأكيد على الديمقراطية وحقوق الانسان، باعتبارها ركن اساسي من اركان الحياة العربية التي لايمكن مواجهة أعداء الأمة: الامبرياليين والصهاينة بدون تحققها في الدول العربية بحيث تأخذ الجماهير دورها في هذه المعركة.

والمطلوب ان تشكل حملات التضامن الشعبية العربية لكل النضالات التي تخوضها جماهير امتنا في مختلف بلدانها.

كما تطرق الاخ عبدالرحمن في موضوعة العنف السياسي الى الاوضاع في البحرين حيث قال:

"ان اخر بلد ينخرط في دوامة العنف هو البحرين، ومن الضروري تحديد المسئولية في ما آلت اليه الامور في هذا البلد العربي.

سأعود قليلا الى الوراء

في عام ١٩٧٠ ، بعث الامين العام لهيئة الامم المتحدة بمندوب الى البحرين لاجراء استفتاء حول الصيغة التي يراها شعب البحرين لمستقبله السياسي على ضوء ادعاءات الشاه بان البحرين تابعة لايران، وقد اجمع شعب البحرين بانه عربي وبرغم الاستقلال والديمقراطية وعلى ضوء هذا الاستفتاء حصلت البحرين على الاستقلال، وعلى ضوئه تم تشكيل المجلس التأسيسي الذي كلف بمناقشة دستور اعدته لجنة قانونية برئاسة الدكتور السنهوري، وتمت المصادقة على الدستور، واقسم الامير على احترامه والعمل بموجبه، واجريت اول انتخابات لمجلس وطني عام ١٩٧٣ ، وتم تشكيل المجلس الوطني الذي سعى الى سن عدد من القوانين لاخراج البلاد من مرحلة الى مرحلة اخرى.

ولكن الامير انقلب على الدستور، وسن قانون امن الدولة الذي رفضه النواب بالاجماع، فما كان من الامير الا ان حل المجلس في ٢٦ اغسطس ١٩٧٥ ، وعلق المواد الاساسية في الدستور المتعلقة باعادة الحياة البرلمانية، ووعد بانه سيعيد الحياة البرلمانية بعد عشرة اشهر!!

ومضى على الوعد ١٨ سنة دون العودة الى جادة الصواب، مما دفع الشخصيات الوطنية من مختلف الاتجاهات الاسلامية والديمقراطية والقومية الى توجيه رسالة وقعتها ٣٠٠ شخصية، الى الامير مطالبينه باعادة الحياة البرلمانية. ولكن الامير استبق الوفد بالاعلان عن تشكيل مجلس شورى معين، جلساته سرية، وملحق بمجلس الوزراء، حسب النصائح الاميركية!!

وفي عام ١٩٩٤ التقى ممثلو مختلف التيارات السياسية في البلاد، والشخصيات البارزة في البلاد، واجمعوا على عريضة حددوا فيها مطالب شعب البحرين: تفعيل الدستور، اعادة الحياة البرلمانية، السماح للمبعدين بالعودة، اطلاق سراح كل السجناء والمعتقلين السياسيين (وكان عددهم حالياً يتجاوز الخمسين شخصاً، ويتجاوز عددهم حالياً خمسة الاف) واعطاء المرأة حقوقها السياسية وحل مشكلة البطالة ومشكلة البدون.

وبدلاً من استقبال وفد العريضة شنت اجهزة الامن حملة اعتقالات واسعة النطاق، ضمن مخطط طائفي بغيض لشق الصف الشعبي، حيث تم استهداف الحركة الشيعية المناضلة، والصقت بالحركة تهمة الارتباط بايران والاصولية وسواها من التهم التي لا

عشرة الاف مواطن بحريني يبعثون رسالة مفتوحة الى حكومات وشعوب العالم

زعماء ورؤساء حكومات العالم الكرام
شعوب العالم الاحرار
تحية طيبة وبعد

لعلكم تعلمون جيداً جميعاً وبحسب الرأي العالمي ومصادر التوثيق الخبري ان شعب البحرين، وعلى مدى سنوات تقدم بطلبات متكررة على شكل عرائض شعبية وتخويه الى حكومة البحرين، مستحثاً اياها إجراء بعض الاصلاحات السياسية والاقتصادية بما يواكب حركة التغيير السريع ويحقق تطلعات الشعب البحريني في ضمان مساحة من المشاركة السياسية والكفافة الاجتماعية.

وفي العام ١٩٩٤ تقدم شعب البحرين بعريضة شعبية تضم مختلف الفئات الاجتماعية والوطنية، تتضمن مجموعة من المطالب السياسية، متمثلة في اقرار النظام الدستوري في البلاد، ووضع اساسيات الحياة الديمقراطية واعادة التمثيل النيابي والمشاركة في القرار السياسي والمصير للبلد. الا ان الحكومة لم تستقبل ممثلي العريضة وواجهت المطالب الشعبية بالرفض والقمع. وبعد توصل الرموز الشعبية - ورهم في السجن - الى شبه اتفاق مع الحكومة حول مدارسة تلك المطالب، تنكرت الحكومة - لاحقا - لمثل هذا الاتفاق واعلنت نفيها لوجود حوار مع رموز المعارضة، مما دفع القيادات الشعبية الى اتخاذ خطوات سلمية دستورية في التعبير عن رفضها لسياسة الحكومة في رفض الحوار. واستتبع تلك الخطوات حالة سياسية شعبية على قدر كبير من الحضارية في الافصاح عن الرأي السياسي مما كشف معها الرغبة المتأصلة في فتح طريق التفاوض الجدي مع الحكومة. الا ان جهاز الامن الحكومي رد على تلك الحالة الشعبية باعتقال كافة الرموز العلمانية والمثقفة وجميع الذين يعطون موقفا اجتماعياً وعلمياً بالاضافة الى الاف من الشباب والشيوخ والاطفال .. وراقق ذلك اتهام الشعب بالتطرف والعنف والتحرك بوحي من اطراف معادية.

وشعب البحرين في الوقت الذي يعلن رفضه لمثل هذه الاتهامات يؤكد على سلمية حركته المطلبية ودستورية نضاله الوطني، وتورط جهاز المخابرات في افتعال جانب من اعمال العنف بهجومه على مراكز العبادة ودس المتفرقعات بداخلها (وتعبير جانب آخر منها عن رد الفعل غير الارادي للقمع الحكومي المنظم)

شعب البحرين يؤكد ذلك لحكومات وشعوب العالم الكرام، ويناشد جميع الاحرار من حكومات وشعوب مساندته في مطالبه الدستورية والتوسط لاقناع الحكومة بايقاف سياستها القمعية وقبول الدخول في حوار تفاوضي مع قيادات الشعب (المعتقلين) والنظر الى المطالب الديمقراطية الدستورية المرفوعة... الكفيلة بتجنيب الوطن نهاية لاتحمد عقباها من التطاحن والعنف المتبادل .

متمنين للحكومات العادلة مزيدا من الامن والاستقرار، ولجميع الشعوب المناضلة الحرية والكرامة.

شعب البحرين المناضل من اجل الحرية والكرامة
وقع عليها قرابة ١٠ الف مواطن
٣٠ مارس ١٩٩٦

بيان هو إعدام عيسى قمبر

اقدمت السلطات البحرينية على ارتكاب جريمة قتل سياسية بتنفيذ حكم الاعدام ضد المواطن عيسى قمبر صباح هذا اليوم ٢٦ مارس ١٩٩٦.

وجاء تنفيذ حكم الاعدام بعد أن صعدت الاسرة الحاكمة من لهجتها المعادية لتطلعات شعب البحرين وهددت بسحق عدد من مناطق البحرين فضلاً عن القرى والمدارس واعتقلت الالاف من ابناء شعبنا المظلوم.

وفي الوقت الذي يتم تنفيذ حكم الاعدام بحق مواطن محروم من الدفاع عن نفسه أمام محاكمة عادلة لايزال الضباط الذين ارتكبوا جرائم القتل والتعذيب حتى الموت ماضون في نهجهم الاجرامي دون المثول أمام محاكم عادلة تحقيقاً لمبادىء المساواة امام القانون.

إننا في الوقت الذي ندين فيه إعدام الشهيد عيسى قمبر نؤكد على التزامنا بالدفاع عن حقوق الشعب دون تنازل أو تراجع، وندعو كافة الفئات الشعبية للتلاحم ورص الصفوف أمام هذه الهجمة الشرسة وغير الانسانية، كما ندعو المواطنين للاعراب عن استنكارهم لحرية الاعدام عبر اعلان الحداد.

٢٦ مارس ١٩٩٦

الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين - حركة احرار البحرين الاسلامية
لجنة التنسيق بين الجبهة الشعبية في البحرين - وجبهة التحرير الوطني - البحرين

تصريح حول محاكمة الشملان

اقدمت وزارة الداخلية في البحرين على تقديم المحامي والكاتب والشاعر الوطني المعروف احمد الشملان الى المحاكمة، بموجب قانون أمن الدولة، وبموجب الامر الاميري الى محكمة امن الدولة، على ضوء التهم الباطلة الموجهة اليه، وهي تشجيع الارهاب والاتصال بجهات خارجية وحيازة مطبوعات تخل بالامن والاستقرار في البلاد.

وكانت وزارة الداخلية قد اعتقلت السيد الشملان في شهر فبراير ١٩٩٤ ، ضمن الحملة الواسعة من الاعتقالات التي شملت عددا من القيادات الاسلامية والديمقراطية، اعضاء لجنة العريضة، ومن بينهم الشيخ عبدالامير الجمري والاستاذ عبدالوهاب منصور، وروجهت اليهم التهمة ذاتها، بالاضافة الى الالاف من المواطنين الذين يزخرون حالياً في اقبية سجون هندرسون. كما اعتقلت السلطة قبل ايام المهندس سعيد عسبول، عضو لجنة العريضة، والذي سبق ان تم فصله من العمل في وزارة الاشغال عام ١٩٩٤ ، بتهمة نشاطه في حملة جمع التواقيع على العريضة الشعبية.

وتتمادى حكومة البحرين في حملتها القمعية وتصعيدها للعنف والارهاب المنظم والمحاكمات الصورية واعتماد القوانين غير الدستورية، متوهمة بانها ستركع الشعب وقواه المناضلة، او تحرفه عن مطالبه العادلة لتى اجمع عليها الشعب، غير آبهة بكل الدعوات والنداءات العربية والعالمية الموجهة اليها باعتماد الحوار لغة للتفاهم بين الشعب والحكم .

ان لجنة التنسيق بين الجبهتين تستنكر محاكمة المناضل احمد الشملان، وتطالب باطلاق سراحه، واطلاق سراح كل القيادات الوطنية الاسلامية وسائر المعتقلين وسجناء الرأي، والتخلي عن سياسة الارهاب والقمع والاستجابة الى المطالب العادلة لشعب البحرين .

ان النهج الذي تسير عليه حكومة قد ثبت فشله، وبرهن شعبنا بأنه مصمم على وحدته الوطنية لافشال مخطط التمزيق الطائفي السلطوي، وعلى مواصلة العمل الجماهيري السلمي والعلني، لاعادة الحياة البرلمانية وعودة جميع المبعدين، واطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين.

والمطلوب من حكومة البحرين ان تعيش حقاً في هذا العصر، وليس في العصور الغابرة.

١٨ ابريل ١٩٩٦

الشعب يصر على الحوار
والحكومة تواصل العنف وارهاب المواطنين

بعد العريضة الشعبية التى وقعها ٢٥ الف مواطن ، وبعد سلسلة من العرائض التى صدرت عن مختلف الفعاليات الشعبية طيلة اكثر من عام ، صدرت عريضة شعبية اخرى وقعها ١٠ الاف مواطن موجهة الى رؤساء وحكومات العالم ومنظماته الحقوقية والانسانية ، تؤكد على المطالب الديمقراطية التي يناضل من اجلها شعبنا في البحرين، وهي تفعيل الدستور واعادة الحياة البرلمانية وحق العودة للمبعدين واطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، وتطالب الحكومة بالحوار مع القيادات السياسية والفعاليات والشخصيات الاجتماعية لاخراج البلاد من الازمة السياسية العميقة التى تعصف بها ، واخراج البلاد من دوامة العنف والعنف المضاد.

ولكن حكومة البحرين رفضت الحوار ورفضت استلام العريضة الشعبية الاولى ورفضت استلام كافة العرائض التى وقعتها الشخصيات الوطنية والديمقراطية والاسلامية، ورفضت استقبال الوفود الشعبية المشتركة، حيث اصرت على سياسة طائفية تدميرية، كادت تلحق اضراراً بالغة بمجتمعنا لولا وعي وتماسك حركة المعارضة الشعبية من مختلف الاتجاهات، واصرار الجميع على الوحدة الوطنية وافشال المشروع الطائفي الهندرسوني البغيض .

وبدلا من الحوار فقد صعّدت حكومة البحرين من اجراءاتها الامنية، عندما احالت كافة القضايا الى محكمة امن الدولة، واحالت عدداً من الحالات الجنائية في قانون العقوبات الى قانون امن الدولة، واصدرت المحكمة سلسلة من الاحكام القاسية الجائرة من بينها اعدام المواطن احمد قنبر والحكم بالسجن لمدداً طويلة على عدد من المعتقلين.

وبالرغم من موقف الحكومات الخليجية الى جانب حكومة البحرين ، فقد صدرت في الاونة الاخيرة تصريحات من الشيخ سعد السالم الصباح، رئيس وزراء الكويت، والامير سلطان بن عبدالعزيز وزير الدفاع والطيران السعودي، تتمنى على حكومة البحرين وشعبها الوصول الى حل للازمة عبر الحوار بين الطرفين، مما يعتبر مؤشراً على قناعة المسئولين في الدول الخليجية بأن الازمة في البحرين سياسية وداخلية، وان تفاقم الازمة يعود بالاساس الى سوء التعامل معها من قبل الحكومة، وبالتالي فان التأكيد على الحوار والدفع به ضرورى في الوقت الحاضر لاخراج البلاد من المأزق الذي وصلت اليه.

ان لجنة التنسيق بين الجبهتين تؤكد على ضرورة الحوار، واهمية قيام الامير وحكومة البحرين بمبادرة تشكل مدخلاً لانفراج الازمة، كتعليق العمل بقانون أمن الدولة واطلاق سراح القيادات السياسية المعتقلة والاستجابة لدعوة الحوار مع الفعاليات الشعبية.

وفي الوقت نفسه، فان لجنة التنسيق تناشد كل الوطنيين والديمقراطيين والاسلاميين الغيورين على شعبهم ووطنهم بالمزيد من الوحدة الوطنية وافشال المشروع الهندسوني الطائفي البغيض بالقيام بالمزيد من الفعاليات السياسية والنضالية المشتركة، للتأكيد على ان المطالب الديمقراطية تعني كل شعب البحرين بمختلف فئاته وطبقاته وقواه الاجتماعية ورجالاته السياسية والدينية.

اننا نطالب حكومة البحرين باستثمار الفرصة، والابتعاد عن مخطط التصعيد والبدء فوراً في الحوار الوطني الشامل، ونطالب كافة اشقائنا الخليجيين التأكيد على ضرورة الحوار كمخرج من الازمة الراهنة في البحرين.

٢ ابريل ١٩٩٦

بيان حول اعتقال سعيد العسبول

اقدمت اجهزة الامن في البحرين على اعتقال المهندس سعيد العسبول ، احد اعضاء لجنة العريضة ، وذلك بعد مداهمة بيته يوم امس الاثنين ١٥ ابريل ١٩٩٦

والمهندس سعيد العسبول من الشخصيات الديمقراطية النشطة التى كان لها دور بارز في حركة العريضة الشعبية عام ١٩٩٤ ، مما دفع السلطة الى تسريحه من وظيفته الحكومية، في وزارة الاشغال العامة في منتصف العام ١٩٩٤ وتعميم عدم السماح له بالعمل لدى كافة شركات القطاع العام والخاص .

ويأتي اعتقال المهندس عسبول في خضم الحملة الشرسة التي يقودها المدير العام للامن العام، اللواء البريطاني ايان هندرسون، حيث شملت الاعتقالات الالاف من المواطنين الذين يقدمون لمحاكمات امن الدولة التي تصدر الاحكام المعدة سلفا من قبل وزارة الداخلية.

ولاشك ان هذا المسلسل لن يوصل البلاد الى بر الامان، بل سيدفع الامور الى المزيد من التأزم، حيث تصر الحكومة على اتباع النهج القمعي، وترفض الحوار، والاستجابة للمطالب الدستورية العادلة التي اجمع عليها شعب البحرين.

ان لجنة التنسيق بين الجبهتين تستنكر هذا الاعتقال، وتطالب الحكومة باطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين، وخاصة القيادات الاسلامية والديمقراطية المناضلة التي برهنت طيلة الفترة المنصرمة بانها من انصار الحوار، وترفض العنف، وتطالب بتفعيل الدستور ووضع بلادنا في مصاف الدول التي تحترم حقوق الانسان، وايقاف كافة الانتهاكات الدستورية والقانونية. وترى بان الوقت قد حان للقيام بمبادرة من قبل الحكم بالتفاهم مع لجنة العريضة والشخصيات والفعاليات في البلاد للحوار حول الازمة السياسية الراهنة وايجاد الحلول المناسبة لها.

كما ان لجنة التنسيق تناشد كل الاشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي والانظمة العربية الشقيقة، والحريصين على استقرار المنطقة وامنها لما فيه مصلحة شعوبها، التأكيد على ضرورة الحوار بدلا من تقديم المساعدات العسكرية والامنية والمالية لتقوية الاتجاهات القمعية داخل الحكم، وبالتالي لعب دور ايجابي في الازمة الراهنة بما يخدم شعبنا وبلدنا ومنطقتنا وبجنبنا دوامة العنف .

١٦ ابريل ١٩٩٦

بيان صادر عن حزب العمل القومي "حق"

حول الانتفاضة الشعبية في البحرين

ان حزب العمل القومي "حق" الذي يقف مع جماهير شعبنا في البحرين، في مطالبتها بعودة الحياة البرلمانية، ووقف كل اشكال العنف، وانهاء خدمات مدير الامن العام والامن السياسي البريطاني هندرسون، تدعو كل الاحزاب والقوى السياسية والنقابية الى الوقوف مع شعبنا في البحرين، والى فضح الدعاوى التي تعممها حكومة البحرين والدوائر الامبريالية والتي تحاول ان تنسب كل ما يحدث في البحرين الى القوى الخارجية.

إن في البحرين حركة شعب، يدافع عن حريته واستقلاله، ككل جماهير شعبنا العربي، ولا يفيد حكام البحرين والقوى التي تساندهم ان ينسبوا ما يحدث الى قوى خارجية، لان مايحدث حركة شعبية ديمقراطية ، تضم كل الاتجاهات الوطنية والقومية والاسلامية.

ولقد اعتاد الحكام المتعسفون والمتدخلون الامبرياليون ان ينسبوا حركات الشعوب الى اسباب خارجية ، ولكن كل هذه الدعاوي انكشفت منذ أبد بعيد. فلماذا العودة اليها اليوم؟ وماذا يفيد؟ ولماذا لايطالب مدعو الدفاع عن الديمقراطية في واشنطن وباريس ولندن حكام البحرين بوقف عسفهم واعادة مجلس النواب المعطل بدلاً من أن ينسبوا ما يحدث الى التدخل الخارجي؟

إن حزب العمل القومي "حق" الذي يقف مع شعب البحرين، ويحيي ثباته وتضحياته في الدفاع عن حقوقه، يدين سلوك حكام البحرين، وسلوك مؤيديهم الذين يحاولون التغطية على الجرائم التي ترتكب ضد شعب البحرين

عمان في ١٩ آذار ١٩٩٦

حزب العمل القومي "حق"

حركات التحرر العربية والصديقة تستنكر

اصدرت حركات التحرر العربية والصديقة في ٩٦/٣/٤ بياناً استنكرت فيه الحكم التعسفي الذي اصدرته محكمة الاستئناف التونسية بحق الدكتور محمد المواعدة رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين (١١ عاماً).

واشارت الى انه " في السياق عينه، استمرت السلطات البحرانية في قمع المعارضة الاسلامية والديمقراطية التي تطالب الحكومة البحرانية بالاستجابة لمطالب الشعب المتمثلة في تفعيل الدستور واحترامه واعادة الحياة الديمقراطية واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والسماح للمبعدين المنفيين بالعودة الى وطنهم. وليس آخر مسلسل قمع المعارضة هذا هو اعتقال المحامي المناضل احمد الشملان."

وطالبت احزاب وقوى حركة التحرر الوطني العربية والصديقة السلطات في كل من تونس والبحرين باطلاق سراح كل من الدكتور محمد مواعدة والمحامي احمد الشملان وكل مساجين الرأي، ودعت منظمات حقوق الانسان الى مواصلة ضغوطاتها الدولية من أجل وضع حد للانتهاكات الصارخة المتنافية مع الحدود الدنيا للحريات الديمقراطية

الحزب الاشتراكي الاسترالي يعرب عن تضامنه مع شعبنا

بعث الرفيق بيتر سايمون، السكرتير العام للحزب الاشتراكي الاستراكي يبرقية الى امير دولة البحرين ناشده فيها الاستجابة للمطالب العادلة لشعب البحرين ، باعادة الحياة البرلمانية واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسين ، وفيما يلي نص البرقية:

صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة امير دولة البحرين

نكتب اليه نناشدك الاستجابة للحركة الشعبية المتنامية في بلادكم المطالبة باعادة الحياة البرلمانية والحكم الدستوري.

لقد بلغنا بأن الحملة الواسعة المطالبة بالديمقراطية وحقوق الانسان في البحرين لم تواجه بالحوار والتفتيش عن الحلول السياسية، بل ، بشكل مأساوي بالقمع وحملة الاعتقالات التي طالت اكثر من ٥٠٠٠ مواطن.

انه لما يؤسف له ويدان، انه منذ ان علقت الحياة البرلمانية ، فان شعب البحرين وعلى مدى عشرين عاماً قد تحمل الكثير من العسف الذي طال الكثير من القيادات السياسية المعارضة والنقابيين ، ومن القمع والارهاب والتعذيب والاعتقال ، بالاضافة الى السجن والابعاد للالاف من المواطنين ، كما تزايدت اعداد العاطلين والفقراء.

وجرى خلال ذلك انتهاكات كثيرة للحقوق الاساسية والحريات للمواطنين، وبالاضافة الى الانتهاكات السياسية ، فقد جرى الكثير من الانتهاكات لحقوق الانسان، وامام هذه الوضعية يصعب علينا الصمت.

اننا نناشدكم، بأشد العبارات الممكنة، ان تبادروا باطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والسماح للمبعدين بالعودة واعادة الحياة البرلمانية .

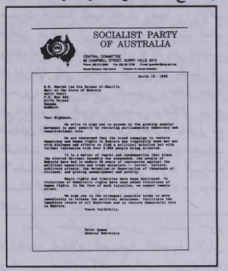
SOCIALIST PARTY OF AUSTRALIA

المخلص بيتر سايمون السكرتير العام

١٥ مارس ١٩٩٦

كما وجه الرفيق السكرتير العام للحزب رسالة الى وزير الخارجية والتجارة الاسترالي برسالة اخرى ، شرح فيها الانتهاكات التي تمارسها حكومة البحرين بحق المعارضة السياسية والنقابية، وطالبه ببحث هذه الموضعات مع حكومة البحرين ، والمطالبة باطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين والسماح للمبعدين بالعودة واعادة الحياة البرلمانية.

اللورد ايفبوري يقدم مقترحات للحل

عقد اللورد ايفبوري رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس اللوردات البريطاني مؤتمراً صحفياً في الرابع من ابريل دعا فيه حكومة البحرين إلى الدخول في حوار مع المعارضة وأشار إلى أنه قدم مشروعاً متكاملاً إلى ولي عهد البحرين، حمد بن عيسى أثناء زيارته لبريطانيا لحل الأزمة السياسية القائمة في البحرين.

العدوان الاميركي الاسرائيلي

على مدى اكثر من اسبوع، واصلت القوات الاسرائيلية قصف لبنان ، من عاصمته الى جنوبه، مستخدمة الطيران بأنواعه، والبوارج الحربية، دون ان تجرأ على انزال جنودها في ميدان المعركة. وكان العدوان همجياً بكل معنى الكلمة ، حيث قصفت آلة الحرب الاسرائيلية،القرى الآمنة، والملاجيء، ومحطات الكهرباء والجسور والطرقات، وطلبت من اهالي الجنوب النزوح عن ديارهم لتسرح وتمرح في قصف كل ممتلكات المواطنين، ولم تتردد عن قصف ملجأ تابع للامم المتحدة وقتل المئات من الاطفال والنساء والشيوخ، امام سمع وبصر الولايات المتحدة التي وقفت دون خجل الى جانب العدوان ، ورفضت ان يصدر مجلس الامن اي قرار يدين العدوان الاسرائيلي.

ماذا لو قلبنا الآية

لتتصور ان لبنان يملك طائرات متقدمة، وبوارج حربية، وقرر ان يقصف تل ابيب او الجليل الاعلى او مناطق التجمعات الاسرائيلية، يوماً واحداً وليس لمدة اسبوع.

ماذا يمكن ان يتوقع اللبنانيون من واشنطن ان يكون موقفها ، ماذا يمكن ان نتوقع من العالم الحر ان يكون موقفه، ماذا يمكن ان يكون الموقف الاسرائيلي نفسه؟

على مدى اكثر من اسبوع كانت واشنطن تنسق مع تل ابيب في قصف التجمعات السكانية اللبنانية، في حقد صهيوني يستهدف تدمير البنية التحتية للبنان والحاق اكبر الاضرار بالممتلكات، وخلق شرخ عميق بين المقاومة الوطنية والشعب اللبناني.

وكان واضحاً للجميع ان هذا العدوان الاسرائيلي، قد جاء بعد اجتماع اللجان المنبثقة عن مؤتمر شرم الشيخ العدواني، وبعد الاتفاق العسكري الاسرائيلي التركي وضمن مخطط يستهدف احكام السيطرة على المنطقة العربية برمتها ، حيث جاءت التصريحات الاميركية تهدد اليمن اذا فكر في تحرير جزيرة حنيش الكبرى بالقوة المسلحة ، والتأكيد على استمرار الحصار على ليبيا، والمماطلة في الخروج من المفاوضات حول النفط العراقي ليستمر الحصار على البلدان العربية ، ومضاعفة المشاكل التي تعاني منها الدول الرافضة للمشروع الاميركي الصهيوني.

وبالرغم من الآلام التي سببها الغزو البربري، فقد كانت ارادة الصمود لدى الشعب اللبناني عظيمة كمظهة هذا الشعب وعطائه في جميع المستويات للامة العربية وللعالم اجمع.

فالشعب اللبناني ومقاومته الوطنية ممثلة في حزب الله، رفض الشروط الاسرائيلية، واكد على ضرورة الانسحاب الكامل للعدو الصهيوني من الشريط الحدودي ، وعدم تقديم أية تنازلات للمعتدين، بل ان المقاومة الوطنية قد استمرت في تصديها وقصفها لتجمعات المستوطنين في الجليل الاعلى، وواصلت عملياتها البطولية وسط نيران القصف الهمجي ، ملحقة الاضرار البليغة بالعدو والمستوطنين الصهاينة.

والشعب اللبناني الذي احتضن المقاومة الفلسطينية، والذي شكل منارة للفكر والثقافة العربية، يواصل دوره في الوقت الذي يجري ياسر عرفات مفاوضاته مع شمعون بيريز، وفي الوقت الذي يزور رئيس وزراء الاردن تل ابيب ليبارك العدوان والهمجية الاسرائيلية، هذا الشعب والمقاومة الباسلة قد عرت ليس فقط الاميركان، وانما ايضا القيادة الفلسطينية التي ارتضت ان تكون اداة ذليلة في يد المحتل الاسرائيلي، الذي يقصف لبنان ويحاصر الضفة الغربية والقطاع، في الوقت الذي تستقبل سجون سلطة الحكم الذاتي المناضلين من حركة حماس والجهاد الاسلامي والفصائل الرافضة لاتفاقيات الاذعان.

جاء العدوان الاسرائيلي تنفيذاً لقرارات مؤتمر شرم الشيخ، وبالتالي فقد كان واضحاً ان مثل هذه المؤتمرات لم تستهدف ازالة الارهاب الاسرائيلي او اعادة الاراضي العربية الى اصحابها وبالتالي ازالة الاسباب المؤيدة الى العمليات الاستشهادية، حيث لن يكون هناك معنى للعمليات الاستشهادية اذا تم استعادة الاراضي المحتلة وتحريرها وتم تحقيق سيادة الشعب على اراضيه سواء في الجنوب اللبناني او فلسطين او الجولان او غيرها.

واستهدفت الادارة الاميركية سحق حزب الله ومقاومته الوطنية الباسلة، ولكن العدوان الاسرائيلي قد فشل فشلاً ذريعاً في هذا الهدف ، بل تعززت مكانة حزب الله وتعززت مواقع الصمود اللبنانية، وانكشف للقاصي والداني معنى السلام الاميركي، معنى السلام الاسرائيلي، وانكشف ايضاً موقف كل الدول، التي ساندت العدوان او وقفت متفرجة على ما يجري في لبنان.

وكان العدوان فرصة للوقوف امام الوضع العربي وضرورة التضامن العربي لتحقيق الحد الادنى من العلاقات العربية العربية، كما كشف العدوان الوضعية التي تعيشها حركات التحرر العربية وقدرتها على استنهاض الجماهير العربية في كافة المواقع ، وبالتالي التضامن الشعبي الذي يجب بلورته واستعادة زخمه في الساحات العربية المختلفة ، حيث لابد من تشكيل اللجان الشعبية لجمع التبرعات ، وتقديم الدعم للشعب اللبناني ، خاصة وان عيد الاضحى على الابواب ، والمئات من المهجرين لن يعرفوا العيد القادم.

لجنة التنسيق مع لبنان

بعث لجنة التنسيق بين الجبهتين ببرقيات تضامن الى كل الاحزاب والقوى الوطنية والاسلامية اللبنانية والى الشخصيات اللبنانية ، معربة عن استنكار شعبنا في البحرين للعدوان الصهيوني الاميركي، ووقوف الحركة الديمقراطية البحرانية الى جانب الاشقاء في لبنان وصمودهم البطولي ومقاومتهم الباسلة لتحرير الأرض المحتلة.

لجنة للدفاع عن الفرات

تشكلت في الخارج، من المثقفين العراقيين، لجنة للدفاع عن الفرات، لتسليط الاضواء على المخطط التركي المدعوم اميركيا واسرائيليا لتجفيف نهر الفرات وبالتالي سوريا والعراق في موضوع المياه.

ان تركيا تلعب ادواراً خطرة في المخطط الاميركي لمحاصرة الامة العربية، ومسلسل السدود الذي يستهدف تجفيف نهري الفرات ودجلة واضح للعيان، وقد ساومت هذه الطغمة الحاكمة الانظمة العربية على الماء مقابل النفط ، وشرعت بالتنسيق مع الاميركان في وضع مشروع انابيب السلام لجر المياه من تركيا الى دول الخليج، وهي حاليا تقدم المياه الى الكيان الصهيوني لتقوية مواقعه ضد الامة العربية.

ان الشعب التركي الصديق للامة العربية والامة الكردية يرفض هذه السياسة العدوانية ، وقد عبرت الاحزاب الاسلامية والتقدمية في تركيا عن رفضها للحلف الاسرائيلي التركي الاميركي، واكدت وقوفها الى جانب الحق العربي.

العيد مع المعتقلين ...العيد مع لبنان

بعد ايام سنحتفل بعيد الاضحى المبارك، في الوقت الذي تستقبل السجون المزيد من المناضلين، الذين لن يكون المهندس سعيد العسبول آخرهم .

نحتفل بالعيد بعد ان قررت الحكومة استمرار خوض الحرب ضد الشعب، وان تحتفظ بالالاف من ابنائه، وتحكم على المئات بالسجن لمدد طويلة، وبالغرامات المالية الباهظة التى لن يستطيع اي معتقل تسديدها ، وبالتالى مضاعفة سنوات سجنه!!

نحتفل بالعيد ، وهو عيد التضحية، وبالتالى لابد ان نكون بمستوى التضحية التى قدمها الشهداء ، قدمها السجناء السياسيون، قدمها المعتقلون، بمستوى التضحية التي يقدمها الشيخ الجليل عبدالامير الجمري، وبمستوي التضحية التي يقدمها المواطن عبدالله فخرو، ذو الاعوام السبعين ، وبمستوى التضحية التى يقدمها المحامي والكاتب التقدمي احمد الشملان ، والعشرات والمئات ممن ضحوا من اجل الشعب وقضيته العادلة.

هل سيقف شعبنا صفًا واحدًا في هذا العيد فيقرر بان العيد سيكون مع اسر المعتقلين والشهداء؟ هل سيقف الشعب صفًا واحدًاليقول بان العيد الحقيقي هو يوم التضحية بهندرسون، يوم التضحية بقانون امن الدولة، بيوم الانفراج السياسي، بيوم العودة للمئات من المبعدين، والالاف من المعتقلين؟.

وفي العيد لابد من تحية شعب لبنان، والمقاومة الوطنية الاسلامية التى يقف حزب الله في الصفوف الامامية منها، ولابد من ان تقف الامة العربية والمسلمين جميعًا مع هذا الشعب البطل الذين عرى بصموده امام البيرية الاسرائيلية زيف السلام الاميركي الصهيوني وكشف حقيقة المشروع الشرق الوسطي الذين يريدون حشرنا فيه.

هل سيستعد اخوتنا في مناطق الخليج، والبلدان العربية الى ترتيب حقيبة العيد للطفل اللبناني القابع في الملاجيء ليقولوا له بان الامة من المحيط الى الخليج معه، وان العيد الحقيقي هو الاحتفال معه في صموده، الذي رفع راس الامة عاليًا بعد مسلسل الهزائم الذي قادتنا اليه انظمة وقيادات كانت في الصفوف الاولى للثورة الفلسطينية!!

هل يعمد علماؤنا الى الافتاء بان الاضاحي هذا العام ستكون للمهجرين اللبنانيين ، وبالتالى ستجمع الاموال لدعم صمود الشعب اللبناني في وجه البيرية القادمة الينا من واشنطن، ومن اجل تعزيز صمود الجبهة اللبنانية التى تعنينا اكثر من اي ساحة من ساحات القتال في العالم، والتي لايتردد مشائخ الخليج من تقديم مئات الملايين لتطوير مشاريع الاميركان فيها !!

تحية لمن ضحى من اجل شعبه، من اجل امته، من اجل القيم السامية التي بشر بها كل الانبياء والمصلحين.

ابو خالد

الأمل صحيفتك أيها القارىء الكريم ... فساهم بالكتابة فيها والتبرع اليها

AL AMAL
Bulletien Issued Jointly by
N. L. F & P. F. _ Bahrain

تصدر عن
الجبهة الشعبية في البحرين
وجبهة التحرير الوطني - البحرين